



رقابة الأجهزة العليا للرقابة بمنطقة الأربوساي على تنفيذ أهداف
التنمية المستدامة أجندة 2030

آذار/ مارس 2019

المحتويات

قائمة المختصرات

تقديم

1- ملخص لأبرز النتائج

2- التوصيات

3- المنهجية

1-3. أسئلة التقييم

2-3. المؤشرات

3-3. أساليب جمع المعطيات وتحليلها

4-3. أوجه قصور المنهجية

4- النتائج والاستنتاجات

1-4. الوعي بدور الأجهزة العليا في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

أ- الأهمية التي تم إيلائها للرقابة على أهداف التنمية المستدامة

ب- التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة 2030

ج- التدقيق في السياسات والبرامج المتصلة بأهداف التنمية المستدامة

2-4. مدى التقدّم في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

أ- واقع التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 داخل الأربوساي

ب- أهداف التنمية المستدامة وتقييم أداء برامج ذات علاقة بتنفيذها

ج- هدف التنمية المستدامة عدد 16 وأمثلة يحتذى بها في الشفافية والمساءلة

3-4. المجموعات الثلاثة من الأجهزة حسب التقدم في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

أ- المجموعة التي ركزت على الشفافية والمساءلة

ب- المجموعة التي ركزت على التدقيق في البرامج والسياسات

ج- المجموعة التي ركزت على التدقيق في جاهزية الحكومات

5- دور المنظمة الإقليمية في مجال دعم قدرات الأجهزة الأعضاء لتنفيذ مقتضيات الأجندة 2030

1-5 المقتضيات المنصوص عليها بإطار مهنية المنظمات الإقليمية

2-5 انتظارات الأجهزة الأعضاء تجاه المنظمة

أ- التدريب وبناء القدرات

ب- تقاسم المعرفة وتوحيد المناهج

ج- الدعم الفني وتيسير الرقابة التعاونية

3-5 محاور تدخل المنظمة العربية في مجال دعم القدرات

أ- المحاور الرئيسية

ب- المحاور الفرعية

الخاتمة

الملاحق

قائمة المختصرات

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الأرابوساي:
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الإننتوساي:
مؤتمر المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الإنكوساي:
المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية	لأفروساي-إي:
مبادرة الإننتوساي للتنمية	الأي دي أي :

تقديم

صادقت 193 دولة عضوة بالأمم المتحدة في سنة 2015 على خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة¹ التي تضمّنت 17 هدفا و169 غاية للتنمية المستدامة تحت عنوان "تحويل عالمنا: أجندة التنمية المستدامة لعام 2030"، و تسعى الأمم المتحدة لدفع الدول الأعضاء ومساندتها لبلوغها.

ونظرا لأهمية هذه الخطة وأهدافها واندراجها في صلب مشمولات الأجهزة العليا للرقابة، ارتأت الإنتوساي وجوب مساهمة الأجهزة الأعضاء في تحقيق أهداف هذه الخطة ومتابعة تنفيذها والإبلاغ عن نتائجها. وبالنظر كذلك إلى سعي منظمة الأمم المتحدة "لتدعيم وتقوية" الأجهزة العليا للرقابة والذي تمّ التأكيد عليه خلال مؤتمر التمويل للتنمية الثالث الذي تمّ عقده في أديس أبابا خلال شهر جويلية/ يوليو 2015، وكذلك إيماننا منها بدور الأجهزة العليا للرقابة والغاية من وجودها المتمثلة في تدعيم المساءلة وتحسين حوكمة المال العام وفي تقييم السياسات الحكومية والذي ييسره مرجع نظرها العام الذي يشمل جميع أوجه الإنفاق العام. من جهتها تولّت منظمة الإنتوساي بصفتها المنظمة المركزية للرقابة المالية الخارجية العامة، إدراج المساهمة في المتابعة والتدقيق في أهداف التنمية المستدامة المصادق عليها منذ سنة 2015 من الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة ضمن مخططها 2017-2022 وضمن الأولوية الشاملة الثانية من هذا المخطط تحديدا. كما أكّدت هذا التوجّه كذلك نتائج أعمال المؤتمر الثاني والعشرين للإنكوساي الذي احتضنته أبو ظبي خلال سنة 2016.

من جهتها، تعهّدت الحكومات بضرورة "المتابعة والمراجعة على المستوى الوطني والجهوي والعالمي بالعلاقة مع التقدّم في تحقيق الأهداف والغايات على مدى الخمسين سنة القادمة"، ويعتبر المستوى الوطني للمراجعة الأساس في تكوين الأرضية والمعلومة الأساسيين للقيام بالمتابعة على المستويين الجهوي والعالمي.

وتماشيا مع التوجهات الإستراتيجية للإنكوساي، وضعت منظمة الأرابوساي في صدارة أولوياتها ضمن خطتها الإستراتيجية للفترة 2018-2022 نفس الأولوية الشاملة الثانية لمخطط الإنتوساي والمتمثلة في دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. من جهة أخرى تسعى المنظمة إلى التقيّد بمقتضيات الأولوية الشاملة الخامسة المدرجة بالمخطط الإستراتيجي للإنكوساي (تهدف إلى البناء على، ودعم، وتسهيل التعاون والتنسيق والكفاءة المهنية بين المنظمات والهيئات الإقليمية التابعة للإنكوساي) في ما يتعلق بمساعدة الأجهزة الأعضاء على دعم قدراتها في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، من المهم التمييز بين مستويين أساسيين للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف:

¹ - بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 1/70 لسنة 2015.

يتعلق المستوى الأول بالأجهزة العليا للرقابة وأوجه مساعدتها في الإضطلاع بمهامها والتي تتمحور في هذا الإطار في أربع مجالات أساسية يمكن تلخيصها في:

1- تقييم استعداد الحكومات الوطنية وقدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

2- القيام بعمليات تدقيق في جوانب متعلقة بتنفيذ خطة 2030،

3- تقييم وتدعيم تنفيذ هدي التنمية المستدامة 16 و17 المتضمنان لغايات تتعلق بالشفافية والمساءلة والشراكات،

4- تقديم أنماط نموذجية كأمثلة يحتذى بها من حيث الشفافية والمساءلة.

ويعتبر هذا المستوى المنطلق للمستوى الثاني المتعلق بدور المنظمات الإقليمية للإنتوساي في مساندة الأجهزة الأعضاء في تنفيذ المهام الموكولة إليها ويستدعي هذا الدور في البداية تشخيص وضعية ومدى تقدّم هذه الأجهزة في المجال لتيسير التنسيق والقيادة الذي يتم عبر مختلف اللجان وأهمّها لجنة تبادل المعرفة في مجال تعميم المعلومات والخبرات بين الأجهزة ومبادرة الإنتوساي للتنمية أساسا عبر إعداد برنامج شامل ومشارك لتطوير القدرات المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبناء ما اصطلح على تسميته "جماعات الممارسة" في المجال.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تطبيقا لما تمّ الاتفاق عليه خلال الاجتماع عدد 70 للمجلس التنفيذي للإنتوساي المنعقد في قراس، تولت الأمانة العامّة للإنتوساي خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2017 توجيه مراسلة إلى الأمانة العامّة للأرابوساي لمُدّها بتقارير جهوية حول تقدّم الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ليتمّ نشرها على موقعها الإلكتروني، وهو الإطار الذي تنزل فيه هذه الدراسة الاستقصائية. وتسعى الأمانة العامّة للأرابوساي للحاق بركب المنظمات الإقليمية والجهوية التي بادرت بنشر تقارير في المجال.

في إطار أداء مهامها كمنظمة إقليمية تسعى المنظمة إلى تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجهزة الأعضاء وتشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والدراسات والبحوث، ويندرج نشاطها في مساندة الأجهزة في رقابتها على تنفيذ الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وكمنتقل لهذا النشاط، من الضروري البدء من دراسة مدى تقدّم الأجهزة الأعضاء في القيام بالدور الموكول إليها في هذا المجال، وذلك لبلوغ الهدف النهائي والمهمّة الأساسية للمنظمة والمتمثل أساسا في متابعة ومساندة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأعضاء ضمن مسار مساعدة الحكومات في تحقيق أجندة الأمم المتحدة 2030 انطلاقا من دورها في المجال (المقاربات الأربع المشار إليها آنفا) تمهيدا وتيسيرا لضبط قائمة الخدمات التي ستضطلع بها المنظمة بتقديمها بما يسهم في "تدعيم وتقوية" الأجهزة الأعضاء للقيام بهذه المهمّة.

ومن هذا المنطلق، يتمحور نطاق التقييم في دراسة مدى استعداد الأجهزة الأعضاء في منظمة الأربوساي ومدى تقدّمها في القيام به وذلك للاضطلاع بدور المتابعة والتقرير الموكول إليها كمنظمة إقليمية من منظمات الإنتوساي من جهة وقصد تشخيص مواطن تدعيم وتقوية الأجهزة الأعضاء في المجال والمساعدة في تحقيقها.

ويجدر التذكير في هذا الإطار بأنّ الأمانة العامة للمنظمة تولت تنظيم يوم علي بالاشتراك مع منظمة الأفروساي-إي على هامش المجلس التنفيذي السادس والخمسين للأربوساي، تمّ خلاله عرض التقرير المرحلي للدراسة موضوع هذا التقرير ، وقد صادق المجلس التنفيذي على المنهجية المعتمدة لإعداد هذا التقرير عبر القرار عدد 218/249، كما رخص للأمانة العامة بتقديم فحوى التقرير إلى هيكل الإنتوساي بعد عرضه على لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة.

2. ملخص لأبرز النتائج

انتهجت الأرابوساي منى تشخيصيا لتحديد مدى فهم الأجهزة الأعضاء لدورها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والأهمية التي يولونها لهذه المهمة ومدى ترجمة هذه الأجهزة لدورها النظري على أرض الواقع، وذلك تكريسا للدور الموكول إليها كمنظمة إقليمية والممثل أساسا في المساعدة في نشر الوعي لدى الأجهزة الأعضاء وفي تدعيم قدراتهم في مجال التدقيق والتقييم عموما ومنها الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتمّ للغرض إعداد وتوزيع استبيان على الأجهزة الأعضاء تولى 13 جهازا الإجابة عليه، وتمّ الاعتماد على تحليل التواتر بالإضافة إلى التحليل الكمي للبيانات عبر تحليل المكونات الرئيسية بالإضافة إلى دراسة 8 حالات متصلة بالموضوع.

وتبرز نتائج الدراسة وعي الأجهزة بقيمة هذه الرقابة في المساهمة في تحسين جودة الخدمات العمومية المسداة تماشيا مع أهداف المعيار 12 للإنتوساي المتعلق بـ " قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين".

وتعتبر جلّ الأجهزة الأعضاء الرقابة على أهداف التنمية المستدامة مهمة أساسية أو أولوية ضمن المهام المنوطة بعهدتها ويجب لذلك أخذها بعين الاعتبار في تقييم المخاطر لاختيار المهمّات المزمع إدراجها بالبرنامج السنوي للرقابة والتدقيق، لكنّ ترجمة هذا الوعي وهذه القيمة إلى تقدّم فعلي في أعمال التدقيق والتقييم ضلّت متفاوتة.

- التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 (المقاربة الأولى)

يمثّل التدقيق في جاهزية الحكومات مهمة أساسية لجلّ الأجهزة المشاركة في الاستبيان مع اختلاف في درجة الأهمية من جهاز إلى آخر ومن عنصر تدقيق إلى آخر وقد لوحظ إجماع الأجهزة على اعتبار هذه المهمة تدخل ضمن اختصاصها كأجهزة عليا للرقابة، حيث صنّفت حوالي 77% من الأجهزة المشاركة إجراءات تدقيق في شفافية ومصداقية المنظومات الحكومية لإنتاج المعلومات المستغلة في تحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفي قياس مدى بلوغها ضمن المسائل ذات الأهمية العالية.

وتظهر النتائج اختلافا في هذا المستوى بين الأجهزة في مختلف مراحل مهمة التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ الأجندة بدءا من التخطيط للرقابة مرورا إلى تنفيذها ووصولا إلى الإبلاغ عن نتائجها. ففيما يتعلّق بالتخطيط لهذه المهمة، اقتصرت الأجهزة التي أدرجتها ضمن برامجها للفترة 2016-2018 على حوالي 38,5% من مجموع الأجهزة المشاركة، أمّا بالنسبة للانطلاق فعليا في تنفيذ أعمال التدقيق في مدى استعداد الحكومات للإيفاء بتعهداتها، فقد تولّت 3 أجهزة من مجموع 13 جهازا مشاركة البدء في التدقيق في شفافية ومصداقية منظومات المعلومات المعتمدة من قبل الحكومات لتنفيذ ومتابعة وقياس مدى التقدّم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة،

وكذلك الشأن بالنسبة إلى التدقيق في المؤشرات المعتمدة من قبل الحكومات لمتابعة وقياس مدى التقدم في بلوغ الأهداف وبالنسبة إلى تقييم مدى توفير الحكومات للتخطيط ولبرمجة الموارد الكافية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة والتي شرعت نفس الأجهزة الثلاثة في تنفيذها، وقد تولى الجهاز الفلسطيني نشر تقريره حول جاهزية الحكومة على موقع منظمة الإنتوساي.

وقد أكد التحليل الكمي ودراسة الحالات هذه الاستنتاجات حيث برزت كل من أجهزة المغرب وفلسطين وتونس في هذا المجال، وما ميّز هذه الأجهزة الثلاثة هي انطلاقها فعلياً في إنجاز مهمّات التدقيق المذكورة في مكوثاتها المتعلقة بالتدقيق في شفافية ومصداقية نظام المعلومات المعتمد من طرف الحكومة في الغرض والتأكد من المؤشرات المعتمدة لقياس الإنجازات بالإضافة إلى تقييم ملاءمة الموارد الموضوعة المبرمجة مع الأهداف المختارة.

- تقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (المقاربة الثانية)

اعتبرت 8 أجهزة من بين 13 جهازاً مشاركاً في الاستبيان (أي بنسبة حوالي 61,5%) تقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة مهمة أساسية ضمن اختصاصاتها، وقد أكدت كلّ الأجهزة في إجاباتها على برمجتها لمهمّات تدقيق وتقييم متصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال سنتي 2016 و2017. وقد أبرزت المقارنة بين الأهداف ذات الأولوية كما ذكرت آنفاً ومواضيع الرقابة التي أوردتها الأجهزة في إجاباتها على الاستبيان أنّ 6 أجهزة برمجت مهمّات تدقيق متوافقة تماماً مع أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لبلدانها في ما أوردت أجهزة أخرى في إجاباتها مهمّات لا تدخل مبدئياً ضمن الأهداف ذات الأولوية.

وتفيد نتائج الدراسة وجود أهداف مشتركة بين الأجهزة العليا الأعضاء في الأرابوساي بمستويات متفاوتة، فبالإضافة إلى الهدف عدد 16، حيث برزت الأهداف عدد 3 (الصحة الجيدة والرفاه) وعدد 4 (التعليم الجيد) وعدد 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) يلها مباشرة الهدف عدد 1 المتعلق بالقضاء على الفقر ضمن الأهداف ذات الأولوية الأكثر انتشاراً بين الأجهزة الأعضاء.

وقد أكد التحليل الكمي ودراسة الحالات هذه الاستنتاجات حيث برزت كل من أجهزة البحرين ومصر وعمان وبدرجة أقل الجزائر والعراق والكويت في هذا المجال، وتشارك هذه الأجهزة في برمجتها وشروع جزء منها في تنفيذ مهمّات تدقيق على برامج وسياسات عمومية متصلة بأهداف التنمية المستدامة التي اعتبرت أولويات وطنية لحكوماتها.

- هدف التنمية المستدامة عدد 16 وأمثلة يحتذى بها في الشفافية والمساءلة (المقاربتين الثالثة والرابعة)

أبرزت النتائج 5 مستويات من الأجهزة تختلف من حيث مدى اتخاذها لخطوات عملية للتأكد من تنفيذ الحكومات للهدف عدد 16 المذكور أعلاه بالإضافة إلى الإجراءات الرامية لتعزيز الشفافية والمساءلة للجهاز الأعلى

للرقابة نفسه، وقد تراوحت بين أجهزة لم يتخذ أي خطوات أو اكتفى ضمن الاستبيان بذكر الصلاحيات الموكولة للجهاز في المجال، مروراً بأجهزة اتخذت إجراءات في أحد الجانبين ووصولاً إلى أجهزة اتخذت إجراءات عملية لتعزيز المساءلة والشفافية وفقاً لمقاربتى الأولوية الشاملة الثانية للمخطط الاستراتيجي للانتوساي.

وقد أكد التحليل الكمي ودراسة الحالات هذه الاستنتاجات حيث برزت كل من أجهزة الأردن وقطر والمملكة السعودية والسودان في هذا المجال. وقد تميّزت هذه الأجهزة بالتركيز على جوانب المقاربتين الثالثة والرابعة من الأولوية الشاملة الثانية للمخطط الاستراتيجي للانتوساي

3. التوصيات

انطلاقاً من نتائج الدراسة، يُقترح النظر في التوصيات ونقاط خطة العمل التالية:

- توصيات عامة:

- تدعيم تبادل التجارب وتقاسم المعرفة بين الأجهزة الأعضاء ومع الأجهزة النظيرة المنتمة للأقاليم الأخرى للإنتوساي.

- إصدار نشرية دورية تعنى بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة يتمّ نشر المقالات المعدّة من طرف المدققين المنتمين للأجهزة الأعضاء، بالإضافة إلى ترجمة أبرز المقالات والمنشورات المتعلقة بالمجال وكذلك أخبار ومستجدّات هياكل المنظمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

تعميم تقارير الأجهزة الأعضاء المنشورة والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على كل الأجهزة.

- إرساء مجتمع ممارسة داخل المنظمة وبالتعاون مع هياكل الإنتوساي يُعنى بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة

- التركيز على ترجمة الوعي المعلن بأهمية التنمية المستدامة إلى خطوات عملية في إطار تكريس هذا الوعي على أرض الواقع

من خلال:

- الدعوة إلى إدراج الرقابة على التنمية المستدامة ضمن الأولويات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء
- الحث على إدراج وظيفة المسؤول عن أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار التنظيمي للأجهزة كرابط بين مختلف المتدخلين
- برمجة ملتقيات وحصص تحسيسية بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية موجّهة للمسؤولين الأول بالأجهزة الأعضاء وبمشاركة عينة من المسؤولين الحكوميين المكلفين بملفات التنمية المستدامة بالدول العربية، وذلك قصد تيسير دور الأجهزة العليا في متابعة التقدّم في تنفيذ أجندة 2030 ومساعدة الحكومات على تعديل خياراتها في المجال

- نشر التقارير المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومنها الهدف عدد 16 وتعميم المعلومات المتصلة بالتدقيق في المجال على جميع الأجهزة مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين والتراتب المنطبقة على كل دولة في ما يتعلق بالنشر

التوصيات المتعلقة بالمقاربة الأولى:

- استثمار مخرجات الدورات التدريبية حول تقييم مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 التي استفادت منها الأجهزة الأعضاء في إطار التعاون الدولي والإقليمي وتعميمها على بقية الأجهزة

- تكليف فريق عمل متكوّن أساساً من مدققين شاركوا في دورات تدريبية حول تقييم مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 بإعداد دليل للتدقيق في المجال انطلاقاً من دليل مبادرة الإنتوساي للتنمية ونموذج السبع خطوات لمحكمة التدقيق الهولندية وبأدلة المتوفرة حول الموضوع، وذلك في إطار توحيد المعايير والمنهجية المعتمدة للرقابة على جاهزية الحكومات.

- العمل على تيسير إجراء رقابات تعاونية بين الأجهزة الأعضاء التي انطلقت في هذا النوع من الرقابة وبقية الأجهزة

- التنسيق مع مبادرة الإنتوساي للتنمية (الآي دي آي) تكوين فريق مصغّر من الخبراء يتضمن مدققين من الأجهزة التي أنجزت الرقابة على جاهزية الحكومات يتولى تقديم الاستشارات والدعم الفني للأجهزة الأعضاء في المجال

- التوصيات المتعلقة بالمقاربة الثانية:

- دعم الأجهزة الأعضاء في الرقابة على السياسات والبرامج الحكومية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية والتركيز على الأهداف المشتركة بينها.

- ضبط منهجية تمكّن من تحديد أولويات التطرق لأهداف التنمية المستدامة المعتمدة في التدريب نحو المواضيع التي تدخل في أهداف التنمية المستدامة المشتركة بين الأجهزة الأعضاء في المنظمة وخصوصاً الأهداف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) و4 (التعليم الجيد) و8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)

• التركيز أيضا على هدف التنمية المستدامة عدد 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) ضمن ورشات التدريب وربطه كذلك بالشفافية والمساءلة داخل الجهاز الأعلى للرقابة

- التدريب حول منهجية الرقابة على الأداء الخاصة بتقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

• تحديد خصائص مهمّات تقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من حيث برمجتها وتنفيذها والإبلاغ عن نتائجها²

- النظر في إمكانية تنظيم رقابات تعاونية في إطار تقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

* التوصيات المتعلقة بالمقاربتين الثالثة والرابعة:

- إعداد دليل لأفضل الممارسات في ما يتعلق بدعم الشفافية والمساءلة داخل الجهاز الأعلى للرقابة انطلاقا من المعايير الدولية للانتوساي والإجراءات العملية المعتمدة لتدعيم الشفافية والمساءلة

- عرض تجارب ناجحة من داخل المنظمة أو لأجهزة نظيرة تتعلق بالشفافية والمساءلة داخل الأجهزة العليا للرقابة

- تيسير إجراء تقييم النظير بين الأجهزة الأعضاء بالمنظمة في ما يتعلق بالشفافية والمساءلة للجهاز الأعلى للرقابة.

² - تنفيذًا للقرار عدد 2018/258 المتخذ خلال اجتماع المجلس التنفيذي السادس والخمسين للأرابوساي حول التعاون بين الأرابوساي والأفروساي – إي والقاضي بتنظيم ورشة عمل حول أهداف التنمية المستدامة وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية أو بمقر الأمانة العامة خلال سنة 2018، تعمل الأمانتين العامتين للمنظمتين على تنظيم الورشة المذكورة والتي تم الاتفاق على تنظيمها بدولة السودان خلال بداية شهر فبراير / فيفري 2019 حول منهجية تقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3- المنهجية

تولت الأمانة العامة الاعتماد على منهج راوحت فيه بين التحاليل الكمية الإحصائية بالنسبة للأسئلة المغلقة إضافة إلى دراسة نوعية عبر تحليل المحتوى بالنسبة للأجوبة على الأسئلة المفتوحة، وكان الهدف في كلتا الحالتين رسم صورة واضحة ومدعمة علميا عن وضعية المنطقة في ما يتعلق بمدى تقدمها في إنجاز مهامها في إطار الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

1-3. أسئلة التقييم

تمت صياغة الأسئلة إنطلاقا من الأسس النظرية التي تركز عليها الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ودور الإنتوساي ومنظماتها الإقليمية في المجال المنشورة في وثائق التخطيط والبرمجة أساسا وما نصت عليه المعايير الدولية في هذا الشأن، إضافة إلى ما تم تضمينه صلب تقارير منشورة ودراسات تتطرق في جوانب منها إلى الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (انظر الملحق عدد 2).

ويتضمن الاستبيان 3 محاور أساسية:

1- المحور الأول: يهدف للتأكد من مدى استعداد الأجهزة الأعضاء لدورها في المجال ومدى وعيها بأهمية هذه المهمة المدرجة كأولوية شاملة في المخطط الإستراتيجي للإنتوساي والمخطط الإستراتيجي للمنظمة العربية (2018-2022) ومدى جاهزيتها للقيام بها،

وتم في هذا الإطار إدراج 10 أسئلة حول مدى اعتبار التدقيق في أهداف التنمية المستدامة كمهمة أساسية للجهاز الأعلى للرقابة ومدى السعي لتفعيلها ضمن التخطيط والبرمجة والتدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة الأمم المتحدة لسنة 2030 عبر التأكد من مدى توفر المؤشرات وواقعيتها وملاءمتها وكذلك من شفافية ومصداقية المعلومات المعتمدة لإعداد التقرير حول تحقيق هذه الأهداف.

كما طُلب من المشاركين في السؤال الخامس من هذا المحور تقديم معلومات حول التخطيط والبرمجة للمهمات الرقابية في المجال إضافة إلى تدعيم إجاباتهم بالمهمّات الفعلية المبرمجة في المجال للتأكد من مدى فهم السؤال ومدى ملائمة الإجابة للمعلومات المطلوبة.

وقد أضيف السؤال العاشر من هذا الجزء تحديدا للتأكد من فهم الأجهزة الأعضاء لدورها في ما يتعلق بالتدقيق في البرامج والسياسات العمومية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وفي تقييم وتدعيم تنفيذ الغايات المتعلقة بالشفافية والمساءلة، حيث طُلب منهم في مرحلة أولى تحديد الأهمية النسبية لكل هدف من الأهداف السبعة

عشر وفي مرحلة ثانية تحديد أهم خمسة أهداف من بينها بالرجوع إلى الأولويات الوطنية في المجال. ويعتبر هذا السؤال تمهيدا للتحاليل المتعلقة بالمقاربة الثانية للأولوية الشاملة للانتوساي وأيضا في جزء منه تمهيدا للتأكد من الأهمية التي توليها الأجهزة للمقاربتين الثالثة والرابعة من نفس الأولوية الشاملة للمخطط الاستراتيجي.

2- المحور الثاني: يهدف إلى تقييم الانجازات الفعلية للأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أي مستوى التقدم في انجاز المهام المعهودة إليها في المجال كأجهزة عليا للرقابة، وهو يعتبر المحور الأهم بالنظر إلى الغاية من هذه الدراسة.

وتعلقت الأسئلة المدرجة وعددها 7 بتحديد مدى إدراج الجهاز ضمن برمجته لمهام رقابة وتدقيق على أهداف التنمية المستدامة وفقا للأولويات الوطنية لكل دولة في المجال، وهو سؤال تم إدراجه لمقارنة المهام المبرمجة من قبل الأجهزة ومدى ملاءمتها لأهداف التنمية المستدامة المستهدفة من طرف الحكومات والتي هي موضوع السؤال العاشر من المحور الأول من الاستبيان. وتم إدراج السؤال السابع من هذا الجزء للتأكد من مدى تدريب أعضاء هذه الأجهزة على التدقيق والرقابة في المجال.

كما تعلقت الأسئلة أيضا بمدى تولي الجهاز التدقيق في جاهزية وانجازات الحكومة في المجال بمختلف مكونات هذه المهمة، وذلك انطلاقا من التدقيق في منظومات المعلومات مرورا بالتدقيق في المؤشرات المعتمدة لقياس الأداء وصولا إلى التدقيق في مدى التخطيط وبرمجة الموارد من قبل الحكومات لتحقيق أجندة 2030 وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ كل الأسئلة في هذا الجزء مرفقة بطلب المعطيات المثبتة للردّ الإيجابي على السؤال قصد التأكد من الفهم الجيد للسؤال والتثبت من مطابقة المعطيات المدرجة للمعطيات المطلوبة بهذا السؤال.

3- المحور الثالث: يتعلق هذا المحور بانتظارات الأجهزة الأعضاء تجاه المنظمة في إطار مسانبتها ودعمها والتنسيق بينها للاستفادة من الخبرات المكتسبة في المجال انطلاقا من دور المنظمة الإقليمية للانتوساي كمساند ومساعد للأجهزة الأعضاء ومنسق للأنشطة المشتركة في ما بينها.

وضُمّنت بهذا الجزء من الاستبيان 6 أسئلة تعلقت بالدور الإرشادي ونشر الوعي وتقديم الدعم الفني وتيسير التقييم ورقابة الأداء التعاونية والتنسيق مع الأطراف الخارجية للمنظمة بالإضافة إلى تنمية القدرات في هذا الخصوص.

في نهاية الاستبيان، فسحت الأمانة العامة المجال للأجهزة لتقديم الإضافات والمقترحات المتعلقة بالموضوع وذلك للاستفادة من أكبر قدر ممكن من الآراء والمقترحات لتدعيم المعطيات المتوفرة.

2-3. المؤشرات

تمّ الاستناد على الأسئلة المغلقة عبر اقتراح إجابات محدّدة، مع إضافة سؤال مفتوح في نهاية الإستبيان لتوفير الفرصة للمجيبين للتعبير عن النقاط التي يعتبرونها هامّة ولم يتمّ التطرق إليها في الأسئلة وتقديم مقترحاتهم في الغرض. إتخذت هذه الأسئلة ثلاثة أشكال أساسية:

- أسئلة تقييم: تكوّن جلّ أسئلة الإستبيان (الجزء الأول باستثناء الأسئلة 3 و 4 و 5 و 10 والجزء الثالث) استعمل في صياغتها مقياس "ليكرت" (*Likert scale*) متكوّن من خمسة احتمالات مرتبة تصاعدياً حسب القوّة،
- أسئلة ترتيب: وهو السؤال العاشر من الجزء الأوّل من الإستبيان والغرض منها معرفة الأهمية النسبية التي يولمها المجيب على الاستبيان لكلّ احتمال من الإحتمالات المقترحة في السؤال.
- أسئلة ذات أجوبة محدّدة (نعم أم لا): وهي الأسئلة 3 و 4 و 5 من الجزء الأوّل من الاستبيان، الهدف منها الحصول على معلومة محدّدة حول وجود المؤشر المراد التثبّت منه من عدمه.
- أسئلة ذات أجوبة محدّدة مرفقة بالأمثلة: وهي أسئلة الجزء الثاني من الإستبيان والتي طُلب من المجيب على الاستبيان من خلالها بيان العناصر المثبتة لإجابته.

واحتراماً للقواعد المتبعة في الدراسات الكمية، حاولت الأمانة العامة للأربوساي احترام الدقة والوضوح وعدم التأثير على المجيب في صياغة الأسئلة، وتمّ تنظيم الأسئلة بطريقة تمكّن من المحافظة على وحدة المعنى والهدف من كلّ مجموعة من الأسئلة، وكانت الإنطلاقة من الأسئلة العامة حول استعداد الأجهزة لدورها في الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وصولاً إلى انتظاراتها من المنظمة الإقليمية في المجال مروراً بما قامت به فعلياً الأجهزة في هذا المجال.

3-3. أساليب جمع المعطيات وتحليلها

تمثل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منظمة الأربوساي المجتمع الإحصائي (parent population) لهذه الدراسة، ولم يتم استهداف الأطراف ذات المصلحة على غرار المصالح الحكومية بالإستبيان. ولم يتم اعتماد العينات في المجال نظراً لعدد الأجهزة المحدود المشمولة بالدراسة، حيث تمّ إرسال الاستبيان إلى جميع الأجهزة المستهدفة بالدراسة مرفقاً بمذكرة المفاهيم المبينة لهدف الدراسة ومراحل إنجازها، وتمّ تحديد الأجل الأقصى لإرسال الإجابات ضمن الخطاب المرسل لرؤساء الأجهزة المعنية.

وسعيًا من الأمانة العامة للحصول على أكثر ما يمكن من الإجابات في حيز زمني ضيق، إنتجأت هذه الأخيرة إلى الطريقة المباشرة في جمع المعطيات باعتماد التوزيع الإلكتروني للاستبيان مرفقاً بخطاب يحدّد الأجل الأقصى

للإجابة، وقد تمّ توزيع الاستبيان على 19 جهازاً عضو بالمنظمة وتلقت الأمانة العامة 13 إجابات إلى حدود نوفمبر/ تشرين الثاني لسنة 2018 بنسبة حوالي 68,5% تمّ أخذ جميعها بعين الاعتبار رغم ورود بعضها بأجل متأخر نسبياً بالمقارنة مع التاريخ الأقصى للإجابة وبعد التذكير.

وتمّ انطلاقاً من الإجابات اعتماد برمجية اكسل لترميز وتحليل المعطيات في مرحلة أولية وقد تمّ التثبت من صحّة إدخال البيانات من قبل ممثل ثان عن الأمانة العامة للتأكد من عدم تسرّب أخطاء مادية.

وقد تمّ اعتماد برمجية اكسل للتحليل الإحصائي للنتائج بالإضافة على تحليل محتوى الإجابات النصية ومقارنتها مع الإجابات الكمية.

■ التحليل الكمي للبيانات النوعية

لاحظنا منذ جمع البيانات وفي بداية تحليل التواتر وجود تشابه بين أجهزة في الردود أو بشكل أكثر دقة بين مجموعات من الأجهزة وتشابه الردود داخل كل مجموعة. وهو ما حدى بنا إلى محاولة التحقق كميًا وإحصائيًا ما إذا كانت هذه الملاحظة راسخة أم أنها مجرد انطباع. وتنفيذ هذا التحليل، قمنا بإعداد مصفوفة للجزء الثاني من الاستبيان (مدى التقدّم في إنجاز المهام المتعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة) تحتوي في السطور على مختلف الأسئلة المتعلقة بهذا المحور (المتغيّرات) وفي الأعمدة على الأجهزة المشاركة.

ويهدف هذا التحليل إلى تجميع الأجهزة التي توجد بينها أوجه تشابه في إجاباتها على الأسئلة، وقد تمّ إجراء "تحليل المكونات الرئيسية" على المصفوفة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences : SPSS 17) نظراً لما يخوّله هذا النوع من التحليل من تلخيص مجموعة من البيانات وتقليص لعدد الأبعاد. ويدعم البرنامج جدوى هذا التحليل بالنسبة لبيانات التفضيل.

توضح مصفوفة الارتباط ارتباطات كبيرة (> من 0,5) كافية بين الأجهزة؛ أيضاً، يوضح مؤشر التشابه الإحصائي (communalities) العالي (> من 0,98 / 1) بالنسبة لكل ما عدى إجابة جهاز وحيد) جودة عالية لاستخراج البيانات (الملحق عدد 3)

كما تمّ تدعيم التحليل الكمي للبيانات بتحليل نوعي لتجارب الأجهزة الأعضاء وذلك من خلال دراستها كحالات عبر تجاربها التي تمّ تقديمها خلال اليوم العلمي المشترك بين منظمتي الأربوساي والأفروساي-إي المنعقد بتاريخ 27 آذار/مارس 2018 على هامش المجلس التنفيذي السادس والخمسين للأربوساي، حيث تمّ تحليل عروض 8 أجهزة في المجال³ لتأييد نتائج التحليل الكمي.

³ - وهي كلّ من أجهزة مصر والعراق والأردن والكويت وفلسطين وقطر والسودان وتونس.

4-3. أوجه قصور المنهجية

خلافًا للمقابلات المعمّقة (in-depth interviews)، لا تمكّن الاستبيانات من استكشاف أوجه جديدة للظواهر المراد دراستها أو تفسيرها، حيث تقتصر المعلومات المستقاة على الأجوبة المباشرة، وقد عمدت الأمانة العامة إلى إدراج سؤال مفتوح في نهاية الاستبيان للحدّ من سلبيات هذا القصور.

وتتضمّن المؤشرات الترتيبية والتي تستخدم الدرجات (مقياس "ليكرت" على سبيل المثال) آراء وتقييمات ذاتية من طرف المجيب، مما قد يحدّ من الموضوعية والصبغة العلمية للدراسة، لذلك تمّ العمل عند إعداد الاستبيان على إدراج عدّة أسئلة لتفسير كلّ محور من المحاور الثلاثة وطلب البيانات حول الانجازات في الجزء الثاني منه تحديداً لاجتناب الخلط بين الانجازات المرتبطة مباشرة بموضوع الدراسة أي الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمهام الأخرى للجهاز، وبالنظر إلى المستوى المعرفي والخبرة المهنيّة للمجيبين على الاستبيان، فإنّه يمكن اعتبار أنّه تمّ الحدّ من هذه المخاطر بصفة معقولة.

ويتم عادة اختيار أسئلة ذات احتمالات زوجيّة لتفادي خطر الانحياز للخيار الوسط (neutral position bias) عند اعتماد المؤشرات الترتيبية، وقد فضّلت الأمانة العامة استعمال أسئلة ذات 5 احتمالات لضمان أكثر دقة في التقييم ونظراً لخصوصية المؤشرات التي ينتظر من خلالها التعرف على أولويات الجهاز في المجال ودرجة قوة انتظاراته من المنظمة الإقليمية.

وقد تمّت إضافة طلب للمعلومات عبر الأسئلة المفتوحة بالنسبة للأسئلة التي تحتاج دعماً إضافياً لأخذها بعين الاعتبار وذلك لتقليص المخاطر المذكورة.

من جهة أخرى، لم تقم الأمانة العامة للأرابوساي باختيار الاستبيان على عيّنة من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء نظراً لضيق الفترة من جهة وضعف حجم المجتمع الإحصائي للدراسة (المتمثل في عدد الأجهزة الأعضاء)، لكنّها تولت في المقابل تعميمه على جميع أعضاء فريق المساندة لإبداء الملاحظة في مرحلة أولى، ثمّ تولت إرساله للسادة رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة ونائبيه الأول والثاني والسيد رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي للاستشارة قبل تعميمه على الأجهزة للإجابة وقد تمّ إدخال التحسينات الضرورية عليه، كما تمّ عرضه على أنظار أعضاء لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة خلال اجتماعها الثاني عشر (شباط/فيفري 2018).

4- النتائج والاستنتاجات

1-4. الوعي بدور الأجهزة العليا في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

تبرز المساعدة في نشر الوعي لدى الأجهزة الأعضاء وفي تدعيم قدراتهم في مجال التدقيق والتقييم عموماً ومنها الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن أهمها من بين متطلبات اضطلاع الأربوساي كمنظمة إقليمية بمهامها في المجال، وكان من الضروري لذلك تشخيص مدى فهم الأجهزة الأعضاء لدورها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والأهمية التي يولونها لهذه المهمة.

أ- الأهمية التي تم إيلائها للرقابة على أهداف التنمية المستدامة

لم تشذ الأجهزة المنتمية إلى المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي) عن القاعدة في ما يتعلق بإعلانها عن وعيها بالأهمية التي ما فتأت تكتسبها أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة تحديداً وهو ما يؤكده إدراج الرقابة عليها كأولوية شاملة في المخطط الإستراتيجي للإنتوساي، وبالنظر إلى دورها كأجهزة مكلفة بالتدقيق في المجال، تعتبرها هذه الأجهزة مهمة أساسية أو أولوية ضمن المهام المنوطة بعهدتها ويجب لذلك أخذها بعين الاعتبار في تقييم المخاطر لاختيار المهمات المزعم إدراجها بالبرنامج السنوي للرقابة والتدقيق. حيث يعتبرها 61,5% من الأجهزة الأعضاء المشاركة في الدراسة كمهمة أساسية وجهاز وحيد يعتبرها أولوية مطلقة ضمن مهامه، وقد صرّحت 4 أجهزة بأنّ التدقيق في أهداف التنمية المستدامة مهمة عادية تدخل ضمن مجمل مهام الجهاز الأعلى للرقابة. وفي نفس السياق، ويعتبر 10 أجهزة أن إيلاء الرقابة على أهداف التنمية المستدامة عند تقييم المخاطر في مرحلة برمجة المهمات الرقابية ذو أهمية بالغة عند برمجة مهمات الرقابة والتدقيق للجهاز. وهو ما يؤكّد وعي الأجهزة بقيمة هذه الرقابة في المساهمة في تحسين جودة التصرف في الأموال العامة وبالتالي تحسين جودة الخدمات العمومية المسداة، وذلك تماشياً مع أهداف المعيار 12 للإنتوساي المتعلق بـ "قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين".

في المقابل، يوجد تفاوت بين الأجهزة من حيث ترجمة هذا الوعي لخطوات عملية تضمن التزام الأطراف ذات العلاقة بالعمل على إنجاز المهمة المنوطة بعهددة الجهاز لضمان المتابعة الفعالة لتقدّم الأعمال. حيث لم تتول 6 أجهزة من بين المشاركين بعد إدراج التنمية المستدامة ضمن مخططها الاستراتيجي للفترة الجارية، كما لم تتول 5 أجهزة تعيين مسؤول عن أهداف التنمية المستدامة من بين أعضائها.

ب- التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة 2030

يعتبر التدقيق في جاهزية أو استعداد الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أحد أهم ركائز الأولوية الشاملة الثانية للمخطط الاستراتيجي للانتوساي، وأحد أركان المقاربات الأربع لبلوغ الأولوية الشاملة المذكورة. ويهدف هذا التدقيق أساساً إلى التأكد من مصداقية وشفافية البيانات التي تنتجها الحكومات في إطار إعدادها وتنفيذها لأهداف التنمية المستدامة وإبلاغها حول مدى التقدم في إنجازها، ويتضمن التدقيق في المجال تقييم شمولية المؤشرات المعتمدة لبلوغ الأهداف ومدى ملاءمتها للأهداف والغايات المراد تحقيقها من جهة ومن صحة قياس مدى تنفيذ هذه المؤشرات ومصداقية التقارير التي تتضمنها من جهة أخرى.

تمثل مهمة التدقيق في جاهزية الحكومات ومكوناتها مهمة أساسية لجلّ الأجهزة المشاركة في الاستبيان مع اختلاف في درجة الأهمية من جهاز إلى آخر ومن عنصر تدقيق إلى آخر وقد لوحظ إجماع الأجهزة على اعتبار هذه المهمة تدخل ضمن اختصاصها كأجهزة عليا للرقابة، حيث صنّفت حوالي 77% من الأجهزة المشاركة بأنّ إجراء عمليات تدقيق في شفافية ومصداقية المنظومات الحكومية لإنتاج المعلومات المستغلة في تحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفي قياس مدى بلوغها ضمن المسائل ذات الأهمية العالية، في ما يعتبر 61,5% من الأجهزة التدقيق في المؤشرات الحكومية المعتمدة للقياس كمهمة أساسية. وباستثناء جهاز وحيد يعتبر أهميتها محدودة، تمثل متابعة المعلومات والتقارير الحكومية المنشورة والتأكد من مصداقيتها مهمة عادية (جهازين اثنين) أو أساسية (10 أجهزة) من بينهم جهاز صنّفتها ضمن المهام الرئيسية في تدقيق الجاهزية لتنفيذ أجندة 2030.

ج- التدقيق في السياسات والبرامج المتصلة بأهداف التنمية المستدامة

بالنظر إلى ولاية الأجهزة العليا للرقابة ولدورها الأساسي المتمثل في التدقيق والتقييم من جهة، وإلى شمولية مجالات أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من جهة أخرى، من الطبيعي أن تتصل جلّ المهمات المنجزة من الأجهزة العليا للرقابة بأحد هذه الأهداف. حيث تصبّ جلّ المهمات في مختلف القطاعات الأساسية (تعليم / صحة / مياه / طاقة / الخ) والمشاركة بين الدول في إحدى أهداف التنمية المستدامة وتندرج عمليات تقييمها والتدقيق في السياسات المتصلة بها ضمن الاختصاصات المتعارف عليها للأجهزة العليا للرقابة كما وردت في المعايير الدولية. وفي هذا الإطار، اعتبرت 5 أجهزة من بين المشاركين في الدراسة هذه المهمة ضمن المهام اليومية دون إيلائها أهمية خاصة، في ما تولي الأجهزة المتبقية (وعددتها 8) نفس المهمة قيمة أرفع لهذه المهمة وتعتبرها أساسية ضمن اختصاصاتها.

2-4. مدى التقدّم في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

تختلف الأجهزة الأعضاء في الأربوساي من حيث درجة تقدّمها في برمجة وتنفيذ مهامها المتصلة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة في جوانبها الثلاثة أي التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 وتقييم سياسات وبرامج متصلة بأهداف التنمية المستدامة إضافة إلى الجانب المتعلق بدعم الشفافية والمساءلة.

أ- و قع التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 في المنظمة

بالنظر إلى الأهمية التي أعلنتها الأجهزة العليا الأعضاء بالأربوساي اللذين شاركوا في الدراسة، كان من المنتظر اتخاذ خطوات عملية والوصول إلى مراحل متقدّمة في تنفيذ دورها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، لكنّ النتائج تظهر اختلافاً في هذا المستوى بين الأجهزة في مختلف مراحل مهمة التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ الأجندة بدءاً من التخطيط للرقابة مروراً إلى تنفيذها ووصولاً إلى الإبلاغ عن نتائجها.

ففيما يتعلّق بالتخطيط لهذه المهمة، اقتصرت الأجهزة التي أدرجتها ضمن برامجها للفترة 2016-2018 على 5 أجهزة تمثل نسبة حوالي 38,5% من مجموع الأجهزة المشاركة.

أما بالنسبة للانطلاق فعلياً في تنفيذ أعمال التدقيق في مدى استعداد الحكومات للإيفاء بتعهداتها، فقد تولّت 3 أجهزة مشاركة البدء في التدقيق في شفافية ومصداقية منظومات المعلومات المعتمدة من قبل الحكومات لتنفيذ ومتابعة وقياس مدى التقدّم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، في ما لم تتخذ 7 أجهزة خطوات فعلية في المجال⁴. وتجدر الإشارة بأنّ أحد الأجهزة المشاركة في الدراسة صرّح بأنّ الاختصاص في هذا المجال مسند إلى جهاز حكومي ولا يدخل بذلك ضمن اختصاصاته كجهاز أعلى للرقابة.

وفي ما يتعلّق بالتدقيق في المؤشرات المعتمدة من قبل الحكومات لمتابعة وقياس مدى التقدّم في بلوغ الأهداف، فقد أعلنت 3 أجهزة عن أنّ هذه المهمة في طور الانجاز كما برمجها جهاز رابع ولم يشرع بعد في تنفيذها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى تقييم مدى توفير الحكومات للتخطيط ولبرمجة الموارد الكافية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة حيث اقتصر عدد الأجهزة التي انطلقت في المهمة على نفس الأجهزة الثلاثة ممثلة بذلك 23% من المشاركين في الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجهاز الفلسطيني قد تولى نشر تقريره حول جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على موقع منظمة الإنتوساي خلال شهر جوان / يونيو 2018، كما تولى الجهاز العراقي إعداد تقرير في الغرض، وأكد الجهاز المغربي بأنّ تقرير مراجعة الجاهزية قد وصل إلى صيغته النهائية وسيتم نشره قريباً⁵.

⁴ - تولى الجهازين المتبقين إدراج أمثلة ضمن إجابتهما لا تنطبق على سؤال الاستبيان.

⁵ - طبقاً لملاحظات وتعليقات الأجهزة على النسخة الأولية من التقرير الجهوي حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

ب- أهداف التنمية المستدامة وتقييم أداء برامج ذات علاقة بتنفيذها

تغطي أهداف التنمية المستدامة جلّ مجالات التنمية المستهدفة من الحكومات، ويبقى ترتيبها حسب الأولوية رهين الوضعية القائمة في البلد المعني وما يسعى لبلوغه على المدى المتوسط والطويل. وقد طلب من الأجهزة المشاركة في الدراسة تقييم الأهمية المسندة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات الحكومية لبلدانها، ويلخص الجدول التالي توزيع الإجابات:

الملاحظة	النسبة	عدد الأجهزة	الهدف
من بينهم 5 صفوفه في المرتبة الأولى	46,154 %	6	الهدف 1- القضاء على الفقر
صفاه في المرتبة الثانية	15,385 %	2	الهدف 2- القضاء على الجوع
9 من بينهم صفوفه في المراتب الثلاثة الأولى	76,923 %	10	الهدف 3- الصحة الجيدة والرفاه
8 من بينهم صفوفه في المراتب الثلاثة الأولى	69,231 %	9	الهدف 4- التعليم الجيد
	0 %	0	الهدف 5- المساواة بين الجنسين
	30,769 %	4	الهدف 6- المياه النظيفة والنظافة الصحية
	38,462 %	5	الهدف 7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
4 من بينهم صفوفه في المراتب الثلاثة الأولى	53,846 %	7	الهدف 8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد
صفاه في المراتب الثلاثة الأولى	15,385 %	2	الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
	0 %	0	الهدف 10- الحد من أوجه عدم المساواة
3 من بينهم صفوفه في المراتب الثلاثة الأولى	38,462 %	5	الهدف 11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة
صفاه في المراتب الثلاثة الأولى	15,385 %	2	الهدف 12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
	7,692 %	1	الهدف 13- العمل المناخي
	0 %	0	الهدف 14- الحياة تحت الماء
	0 %	0	الهدف 15- الحياة في البر
جميع الأجهزة ما عدى جهاز وحيد	92,308 %	12	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
	15,385 %	2	الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

المصدر: قاعدة بيانات استغلال الأجوبة على الاستبيان

باستثناء الهدف عدد 16 والذي ظهر في جميع الإجابات باستثناء جهاز وحيد ضمن أهم 5 أهداف تنمية مستدامة ذات أولوية، تبرز النتائج وجود أهداف مشتركة بين الأجهزة العليا الأعضاء في الأرابوساي بمستويات متفاوتة، وأهداف أخرى لا تدخل مبدئياً ضمن أولويات حكومات نفس الدول بالنسبة للأجندة 2030. حيث لم ترد الأهداف عدد 5 (المساواة بين الجنسين) وعدد 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) وعدد 14 (الحياة تحت

الماء) وعدد 15 (الحياة في البر) ضمن أهداف التنمية المستدامة حسب نتائج الدراسة، تليها بصفة أقل الأهداف عدد 2 و 9 و 12 و 13 و 17 والتي وردت في موضع (الهدف 13 – العمل المناخي) أو موضعين على الأكثر⁶.

أما بالنسبة للأهداف الأخرى ذات الأولوية، فقد استحوذ ضمنها الهدف عدد 3 (الصحة الجيدة والرفاه) وعدد 4 (التعليم الجيد) وعدد 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) بأكثر من نصف إجابات الأجهزة المشاركة لكل منها يليها مباشرة الهدف عدد 1 المتعلق بالقضاء على الفقر بنسبة تجاوزت 46% من المشاركين.

وقد أكدت كل الأجهزة في إجاباتها على برمجتها لمهام تدقيق وتقييم متصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال سنتي 2016 و 2017، وقد أبرزت المقارنة بين الأهداف ذات الأولوية كما ذكرت آنفا ومواضيع الرقابة التي أوردتها الأجهزة في إجاباتها على الاستبيان أن 6 أجهزة برمجت مهام تدقيق متوافقة تماما مع أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لبلداتها في ما أوردت أجهزة أخرى في إجاباتها مهام لا تدخل مبدئيا ضمن الأهداف ذات الأولوية⁷، وقد تراوح الاختلافات في هذا الإطار بين حالة وحيدة (جهاز) و 3 حالات (3 أجهزة).

ج- هدف التنمية المستدامة عدد 16 وأمثلة يحتذى بها في الشفافية والمساءلة

أولت منظمة الأمم المتحدة ضمن الأجندة 2030 أهمية خاصة للشفافية والمساءلة كروافد للتصرف السليم في المال العام وبلوغ النمو الاقتصادي والرفق الاجتماعي، وقد تمّ إفراد الموضوع لأهميته بالهدف عدد 16. وقد عززت منظمة الإنتوساي هذه الأهمية ضمن أعمالها بأن خصّصت المقاربة الثالثة من الأولوية الشاملة الثانية لمخططها الاستراتيجي للرقابة على الهدف 16 إضافة إلى تركيزها على الشفافية والمساءلة المتعلقة بعمل الأجهزة العليا للرقابة والتي يفترض أن تكون مثلا يُحتذى به في المجال وهو موضوع المقاربة الرابعة من نفس الأولوية الشاملة.

وفي نفس هذا السياق، طُلب من الأجهزة المشاركة في الدراسة تحديد الخطوات العملية التي تولوا القيام بها للتأكد من تنفيذ الحكومات للهدف عدد 16 المذكور أعلاه بالإضافة إلى الإجراءات الرامية لتعزيز الشفافية والمساءلة للجهاز الأعلى للرقابة نفسه، وقد أفرزت النتائج 5 مجموعات من الأجهزة تختلف من حيث مدى تقدّمها في أداء مهامها في المجال كما يوضحها الرسم البياني التالي:

⁶ - وهي توالي: القضاء على الجوع / الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية / الاستهلاك والإنتاج المسؤولان / العمل المناخي / عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
⁷ - تطرق الجهاز المتبقي عن مهمة تقييم مدى جاهزية حكومته لتنفيذ أجندة 2030 عند الإجابة عن السؤال ولم تؤخذ بذلك إجابته بعين الاعتبار.



المصدر: قاعدة بيانات استغلال الأجوبة على الاستبيان

3-4. المجموعات الثلاثة من الأجهزة حسب التقدم في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

لاحظنا منذ جمع البيانات وفي بداية تحليل التواتر وجود تشابه بين أجهزة في الردود أو بشكل أكثر دقة بين مجموعات من الأجهزة وتشابه الردود داخل كل مجموعة. وهو ما حدى بنا إلى محاولة التحقق كميًا وإحصائيًا ما إذا كانت هذه الملاحظة راسخة أم أنها مجرد انطباع. وتنفيذ هذا التحليل، قمنا بإعداد مصفوفة للجزء الثاني من الاستبيان (مدى التقدم في إنجاز المهام المتعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة) تحتوي في السطور على مختلف الأسئلة المتعلقة بهذا المحور (المتغيرات) وفي الأعمدة على الأجهزة المشاركة.

ويهدف هذا التحليل إلى تجميع الأجهزة التي توجد بينها أوجه تشابه في إجاباتها على الأسئلة، وقد تم إجراء " تحليل المكونات الرئيسية"⁸ على المصفوفة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences : SPSS 17) نظرا لما يخوّله هذا النوع من التحليل من تلخيص مجموعة من البيانات وتقليص لعدد الأبعاد. ويدعم البرنامج جدوى هذا التحليل بالنسبة لبيانات التفضيل⁹.

⁸ - Principal Component Analyses

⁹ - " بالنسبة لبيانات التفضيل ، يمكنك التفكير في الأفراد كمتغيرات " (12 : SPSS Categories 14, 2005)

توضح مصفوفة الارتباط ارتباطات كبيرة (< من 0,5) كافية بين الأجهزة؛ أيضا، يوضح مؤشر التشابه الإحصائي (communalities) العالي (< من 0,98 / 1) بالنسبة لكل ما عدى إجابة جهاز وحيد) جودة عالية لاستخراج البيانات (الملحق عدد 3)

وقد مكنتنا تأويل تحليل المكونات الرئيسية والتحليل المعمق للاختلافات بين المجموعات من دعم ملاحظتنا الأولية حول تنوع مدى التقدم في تنفيذ الرقابة على أهداف التنمية المستدامة حسب المقاربة من المخطط الاستراتيجي التي تمّ التركيز عليها.

وقد أثبتت النتائج الإحصائية وجود 3 محاور تفسّر التباين (Variability) أي 3 مجموعات من الأجهزة بالاعتماد على 3 معايير متوائمة (الملحق عدد 4):

- تفسّر الثلاثة المحاور الأولى 97,3% من مجمل التباين بالدراسة (< من 75%)

- 3 محاور لهم قيمة ذاتية (eigenvalue) أكبر من واحد

- نقطة الانعطاف (inflection point) في الرسم البياني للقيمة الذاتية (Scree-test) والموافق للمحور الثالث

أ- المجموعة التي ركزت على الشفافية والمساءلة

ضمّت المجموعة الأولى الأجهزة التي لها أعلى حاصل على المكوّن الأساسي رقم واحد (الملحق عدد 5) وهي كل من أجهزة الأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان. وقد تميّزت هذه الأجهزة بالتركيز على جوانب المقاربتين الثالثة والرابعة من الأولوية الشاملة الثانية للمخطط الاستراتيجي للإنتوساي. حيث تولى جهاز من بينهم وضع إجراءات تتعلق بالمساهمة في تنفيذ هدف التنمية المستدامة عدد 16 في جانب شفافية ومساءلة التصرف الحكومي، في ما تولى جهازين العمل على تركيز إجراءات في إطار تحسين حوكمة الجهاز الأعلى للرقابة بما يجعله نموذجا يحتذى به في الشفافية والمساءلة، وقد تولى الجهاز الرابع وضع إجراءات تشمل الجانبين المذكورين.

دراسة الحالة رقم 1: تحسين الحوكمة الداخلية للجهاز القطري في إطار المساهمة في تنفيذ أجندة 2030

تم انشاء قطاع كامل لدي ديوان المحاسبة يهتم بمراجعة الأداء علي الجهات الخاضعة للرقابة

(قطاع مراجعة الأداء) ومن بعض مهامه المنوطة إليه مراجعة وتقييم مدى التزام الجهات بتحقيق

استراتيجية التنمية التي تهدف لتحقيق رؤية قطر 2030 والتي تتماشى مع اهداف الاستدامة 2030 .

يتمثل قطاع الأداء من أربعة إدارات على النحو التالي :

• إدارة الرقابة على الأداء

• إدارة الرقابة على الالتزام

• إدارة الرقابة على التدقيق الداخلي

• إدارة الرقابة على نظم المعلومات

سوف يتم القيام بعمل مهام تدقيق ومراجعة مماثلة لما قام به ديوان المحاسبة على قطاع التأمين الصحي في جميع المجالات الأخرى المتعلقة بأهداف الاستدامة وتحقيق رؤية قطر 2030.

المصدر: مقتطفات من تقديم الجهاز القطري لتجربته خلال اليوم العلمي المنعقد على هامش المجلس

التنفيذي 56 للمنظمة (2018-03-27)

ب- المجموعة التي ركزت على التدقيق في البرامج والسياسات

ضمت هذه المجموعة الأجهزة التي لها أعلى حاصل على المكوّن الأساسي رقم اثنين (الملحق عدد 5) وهي كل من أجهزة البحرين ومصر وعمان وبدرجة أقل الجزائر والعراق والكويت.

وتشارك هذه الأجهزة في برمجتها وشروع جزء منها في تنفيذ مهمّات تدقيق على برامج وسياسات عمومية متّصلة بأهداف التنمية المستدامة التي اعتبرت أولويات وطنية لحكوماتها.

وتظهر الأجهزة الثلاثة الثانية (الجزائر والعراق والكويت) بحاصل أقل أهمية نسبية من الأجهزة الثلاثة الأولى على المكوّن الأساسي الثاني نظرا لاتخاذها أيضا بعض الإجراءات في إطار دعم الشفافية والمساءلة وهو ما يبرزه حاصلها المتوسط على المكوّن الأساسي الأول (الملحق عدد 5) ، لكنّ حاصلها أعلى على المكوّن الأساسي الثاني وهي بذلك أقرب إلى المجموعة الثانية.

دراسة الحالة رقم 2: المهام الرقابية المبرمجة من قبل الجهاز الكويتي وارتباطها بالأولويات الوطنية للتنمية المستدامة

- عمليات التدقيق الرقابية

ولإضفاء مزيد من الأهمية لموضوع التنمية المستدامة ادرج فريق متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بديوان المحاسبة هدف فرعي يتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة إلى استراتيجية ديوان المحاسبة 2016-2020، كذلك تم اضافة جزء متعلق بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة ضمن مكونات التقرير السنوي للديوان 2016/2017، كما تم تنفيذ مهمة رقابية عن الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة والرفاه) وجاري تنفيذ مهام أخرى تتعلق بأهداف وغايات التنمية المستدامة في الخطة التشغيلية لإدارة الرقابة عن الأداء لعام 2018 تتعلق بمكافحة التصحر ، الطاقة المتجددة، جودة التعليم .

ج- المجموعة التي ركزت على التدقيق في جاهزية الحكومات

ضمّت هذه المجموعة الأجهزة التي لها أعلى حاصل على المكوّن الأساسي رقم ثلاثة (الملحق عدد 5) وهي كل من أجهزة المغرب وفلسطين وتونس. وتشترك هذه الأجهزة في انتمائها إلى مشروع "شراكة" المبرم مع محكمة التدقيق الهولندية والذي انتفعوا في إطاره بالتدريب حول كيفية التدقيق في جاهزية الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 رفقة أجهزة عربية أخرى مشاركة في الدراسة. وما ميّز هذه الأجهزة الثلاثة هي انطلاقها فعلياً في إنجاز مهمّات التدقيق المذكورة في مكوّناتها المتعلقة بالتدقيق في شفافية ومصداقية نظام المعلومات المعتمد من طرف الحكومة في الغرض والتأكّد من المؤشرات المعتمدة لقياس الإنجازات بالإضافة إلى تقييم ملاءمة الموارد الموضوعة المبرمجة مع الأهداف المختارة.

وبالرغم من التقدّم النسبي للأجهزة المذكورة، تولى الجهاز الفلسطيني فقط نشر تقرير نهائي في الغرض في انتظار كل من الجهاز المغربي والجهاز التونسي اللذان بصدد إعداده، وذلك نظراً للصعوبات والصبغة الخصوصية لهذا النوع من الرقابة.

دراسة الحالة رقم 3: أهم الصعوبات التي واجهها الجهاز التونسي في الرقابة على جاهزية الحكومة لتنفيذ أجندة 2030

التحديات والإشكاليات

- لا تكتسي عملية مراجعة طابعا رقابياً تقليدياً بل هي فحص لمدى جاهزية الحكومة لوضع هذه الأهداف حيز التنفيذ ومن وضع الآليات اللازمة لمتابعتها من حيث توفر المعطيات الإحصائية ووجود هيكل لتنسيق التنفيذ وإعداد التقارير، ويتمثل التحدي المطروح في طبيعة هذه المهمة من حيث التوقيت الزمني لإنجازها والذي يأتي متزامناً لعملية تنفيذ الأجندة 2030.
- تعترض المدققين صعوبات عند تنفيذ المهمات الرقابية بالنظر الى الصبغة الفنية والمعقدة لأهداف التنمية المستدامة وخاصة تلك المترابطة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجهاز الجزائري يعتبر الأقرب لهذه الأجهزة بما أنّه شرع في تنفيذ الرقابة على المؤشرات المعتمدة حسب إجابته على الاستبيان وهو ما يفسّر حاصله الإيجابي والضعيف على المكوّن الأساسي الثالث (الملحق عدد 5).

كما أنّ الأجهزة العربية الأخرى المشاركة في مشروع "شراكة" مع محكمة التدقيق الهولندية ومنها الجهاز الأردني والعراقي بصدد برمجة أو الشروع في تنفيذ الرقابة على جاهزية حكوماتها وفقا للنموذج المعدّ من هذه الأخيرة والمسمّى نموذج الخطوات السبع (7 steps model)، وقد أفاد الجهاز العراقي بأنّه قد تولى إعداد تقريره حول جاهزية حكومة بلاده لتنفيذ أجندة 2030، وقد تمّ نشر مقتطف منه على الموقع الإلكتروني للجهاز.

دراسة الحالة رقم 4: اعتماد الجهاز الأردني للنموذج الهولندي للرقابة على جاهزية الحكومة لتنفيذ أجندة 2030

سؤال المراجعة الرئيس : هل يوجد جاهزية واستعداد تام من قبل الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية

المستدامة؟

- يتمثل نطاق المراجعة بالإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في المجالات التالية:
الاجراءات والقرارات المتخذة بخصوص الإلتزام السياسي والمسؤولية الوطنية المترتبة عليها بما يتماشى مع التنمية المستدامة.
- الاجراءات التي تم اتخاذها في نشر الوعي بأهمية أهداف التنمية المستدامة وتشجيع الحوار مع الأطراف ذات العلاقة خاصة الاطراف غير الحكومية.
- الاجراءات المتخذة فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والواجبات المتعلقة بتنفيذ التنمية المستدامة على المستوى الوزاري او اي مستويات أخرى ذات علاقة، إلى جانب الاجراءات المتخذة في التوزيع الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية ، وتأسيس ترتيبات المساءلة لتنفيذ هذه الاهداف.
- الاجراءات والقرارات المتخذة بإعداد الخطط اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتضمن تحديد أدوار مختلف الأطراف ذات العلاقة ، وتحديد كيفية تنفيذ الأهداف والغايات بشكل متسق ومتكامل .
- الاجراءات المتعلقة بتصميم وتأسيس أنظمة لقياس ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة في تنفيذ الهدف السادس المتعلق بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي للمؤشرات التالية:
- المؤشر رقم (1-3-6) المتعلق بالنسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة.
- المؤشر رقم (1-4-6) المتعلق بالنسبة المئوية للتغير في كفاءة استخدام مياه الشرب على مدى فترة من الزمن.

منهجية العمل :

- سيتم استخدام نموذج 7 steps model الذي قامت بتطويره محكمة الحسابات الهولندية بالتعاون مع محكمة الحسابات الأوروبية والذي يحدد قياس مدى استعداد وجاهزية الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (7 steps model):

المصدر: مقتطفات من تقديم الجهاز الأردني لتجربته خلال اليوم العلمي المنعقد على هامش المجلس

التنفيذي 56 للمنظمة (2018-03-27)

5- دور المنظمة الإقليمية في مجال دعم قدرات الأجهزة الأعضاء لتنفيذ مقتضيات الأجندة 2030

فضلا عن النتائج والتوصيات المنبثقة عن معالجة نتائج الاستبيان الموجه إلى الأجهزة الأعضاء والتي تم تناولها بالتحليل بالأجزاء الأولى من هذا التقرير يهدف إعداد التقرير الجهوي حول استعداد الأجهزة العربية الأعضاء للمساهمة في تنفيذ مقتضيات الأجندة 2030 إلى ضبط المشمولات الموكولة إلى الأربوساي بوصفها منظمة إقليمية.

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن مضمون خطة العمل للرفع من نجاعة الأجهزة العربية في ما يتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (انظر الملحق عدد 6) يتوقف على طبيعة هذه المشمولات وحدودها.

في هذا السياق وقصد تحقيق التوافق بين انتظارات الأجهزة الأعضاء تجاه المنظمة الإقليمية من ناحية وطبيعة تدخلات المنظمات الإقليمية والمشمولات الموكولة إليها، تم الاستناد إلى إطار منظمة الإنتوساي لمهنية المنظمات الإقليمية لتحديد دور الأربوساي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. ويبرز الرسم التالي منهجية تحديد دور المنظمة والعربية:



1-5 المقتضيات المنصوص عليها بإطار مهنية المنظمات الإقليمية

بالنظر إلى ما سبق بيانه تم الاستناد إلى إطار مهنية المنظمات الإقليمية لتحديد طبيعة المشاريع والوسائل التي يمكن للمنظمة العربية من خلالها تحقيق الأهداف المرسومة بعنوان التنمية المستدامة. فمن خلال

مقارنة الإطار المذكور لأهداف المنظمة العربية لا سيما المنصوص عليها ضمن مخططها الإستراتيجي للفترة 2018-2022 بالأولوية الأولى المتصلة بدعم القدرات في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة يتبين وجود جملة من التقاطعات يمكن ترجمتها إلى أنشطة ذات طابع دائم أو مشاريع ظرفية. ويبين الجدول التالي هذه التقاطعات:

الرمز	الأبعاد الإستراتيجية	الأنشطة الرئيسية	الرفع من مستوى الوعي بأهمية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	مساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن نتائج عملها:
1.1	الدعم المؤسسي للأجهزة العليا للرقابة - الدور الاستشاري والدعم الذي تقوم به المنظمة الإقليمية فيما يتعلق بتعزيز الجوانب التنظيمية الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء	تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لتعزيز استقلاليتها وتحسين الأطر القانونية المتعلقة بها،	التذكير بإعلان ليما والمبادئ الأساسية التي تنتهجها منظمة الإنتوساي ومنظماتها الإقليمية والدفع نحو تكريس هذه الاستقلالية في النصوص القانونية	توعية الأجهزة الأعضاء بأهمية الاستقلالية في تقييم الجاهزية والإبلاغ عن نتائجها في إطار مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة
1.2		دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في ما يتعلق بتخطيطها الاستراتيجي، والتخطيط للعمل الإنمائي فضلا عن رصد التقدم المحقق وتقييمه،	توعية الأجهزة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار لأهداف التنمية المستدامة عند ممارستها للتخطيط الاستراتيجي	التأكيد على تضمين تقييم مدى جاهزية الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أولويات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
1.3		تدعيم مبادئ أخلاقيات المهنة والنزاهة داخل الأجهزة العليا للرقابة (وخاصة من خلال تطبيق آلية التقييم الذاتي للنزاهة)	التوعية بالدور المحوري للأجهزة الأعضاء في تحقيق المقاربة الربعة من الأولوية الشاملة الثانية من المخطط الاستراتيجي للإنتوساي 2017-2022 (أمثلة يحتذى بها في الشفافية والمساءلة)	
1.4		إنشاء و / أو دعم آليات لتحديد حاجيات الأجهزة العليا للرقابة المالية، وتيسير أو إيجاد حلول للاستجابة لهذه الحاجيات، بما في ذلك تنسيق التدخلات في مجال بناء القدرات	استثمار مخرجات التقرير الجهوي للتوعية بالنقائص في المجال وإجراء متابعات دورية للحاجيات	سبر آراء وحاجيات الأجهزة في ما يتعلق بتدقيق أهداف التنمية المستدامة وممتها التدقيق في الجاهزية
1.5		تسهيل الاتصال والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء واللجان، وفرق العمل، وفرق المهام التابعة للمنظمة الإقليمية،	الرفع من نسق نشر نتائج أعمال اللجان المعنية في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة	نشر التقارير المنجزة في مجال التدقيق في الجاهزية على المستويين الإقليمي والدولي
1.6		تعزيز تبادل الخبرات والمعارف:	وضع آليات لتبادل المعارف بين الأجهزة الأعضاء للرفع من مستوى الوعي بأهمية التنمية المستدامة	تبادل قصص النجاح وفضل الممارسات في مجال التدقيق في أهداف التنمية المستدامة بهدف الرفع من قدرات الأجهزة

أ-	بين أعضاء الأجهزة العليا للرقابة المالية التابعة للمنظمة الإقليمية، بما في ذلك ندوات تبادل المعارف.	تنظيم ندوات بين الأجهزة الأعضاء للرفع من الوعي	تنظيم دورات تدريبية بين الأجهزة الأعضاء لدعم القدرات
ب-	بين المنظمات الإقليمية فيما بينها	تنظيم ندوات مشتركة مع منظمات إقليمية أخرى على غرار ما تمّ تنظيمه خلال سنة 2018 مع الأفرو ساي- إي حول التنمية المستدامة	تنظيم دورات تدريبية مشتركة على غرار ما تمّ برمجته خلال سنة 2019 مع الأفرو ساي- إي
1.7	تيسير القيام بعمليات تدقيق تعاونية ما بين الأجهزة الأعضاء (على سبيل المثال، تحديد المواضيع ذات الاهتمام المشترك أو المصلحة المشتركة)	التواصل مع الأجهزة الأعضاء للتأكيد على أهمية إجراء الرقابات التعاونية للاستفادة من الخبرات المكتسبة التنسيق مع مبادرة الإنتوساي للتنمية	برمجة مهمات تعاونية ذات علاقة بالتنمية المستدامة على غرار ما هو مقترح من قبل لجنة الرقابة البيئية
1.8	القيام بأعمال التنسيق والدعم في مجال تقييم الأجهزة العليا للرقابة المالية التابعة للمنظمة (على سبيل المثال من خلال تطبيق إطار قيس الأداء، مراجعات عن طريق النظراء أو مراجعات ضمان الجودة)	التأكيد على أهمية عمليات رقابة الجودة على مخرجات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	برمجة مراجعة النظراء ذات الصلة بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة
1.9	التنسيق بين فرق العمل التابعة للمنظمة فيما بينها وكذلك مع المنظمات ذات الأهداف المماثلة لتفادي الإزدواجية في الأعمال .	إعداد خطة عمل تأخذ بعين الاعتبار النشاطات المنجزة من قبل لجان المنظمة والهياكل الأخرى على غرار مبادرة الإنتوساي للتنمية في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.	تضمن التدقيق في جاهزية الحكومات ضمن المحاور الرئيسية لخطة العمل
2.1	دعم تطوير مهمة التدقيق في القطاع العام وتطبيق المعايير الدولية في المجال وذلك من خلال:		
a	الدعم المبني والمنهجي - دعم المؤهلات والمهارات، والتطوير المهني المستمر	برامج تعلم تطبيق معايير الإيساي	نشر وتنظيم دورات تكوينية لتطبيق الأدلة ذات الصلة بتدقيق الأهداف المستدامة التدريب على تطبيق دليل مبادرة تنمية الإنتوساي
b	والتطوير المهني المستمر داخل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء :	برامج تدريب تأخذ بعين الإعتبار للحاجيات الخصوصية للأجهزة العربية	تنظيم دورات تدريبية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الفرق الثلاثة التي تمّ تحديدها في ضوء نتائج التقرير الجهوي
c)	من خلال متابعة آخر التطورات في مجال معايير الرقابة الدولية ومنهجية الرقابة ،	تولي الأمانة العامة متابعة آخر المستجدات والتطورات الفنية ذات الصلة بالرقابة بصفة عامة ومن ضمنها المعايير والأدلة ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونشرها على مستوى المنطقة العربية	

		الدعم التقني: (مثال دعم تطبيق المعايير الدولية من قبل الأجهزة العليا للرقابة، وتوفير أدلة مراجعة الحسابات، ووضع منهجية لمراجعة الحسابات، والتعامل مع الاستفسارات التقنية).		(d)
	دعم أنشطة التدريب وتكوين فريق من المديرين في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالتنسيق مع مبادرة الإنتوساي للتنمية	تسهيل أو دعم مجال التدريب والتأهيل على المستوى الإقليمي		2.2
ملاءمة المعايير الدولية مع خصوصيات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من جهة ومع خصوصيات المنظمة الإقليمية		المشاركة في مبادرات الإنتوساي المتعلقة بتطوير الكفاءة في مجال المعايير المتعلقة بالقطاع العام		2.3
	دعوة الأجهزة العربية لإبداء الرأي في إطار الكفاءة للإنتوساي وتقديم رؤية المنطقة	تقديم الإضافات إلى إطار الكفاءة للإنتوساي لكي يعكس الاحتياجات الإقليمية ويستوعبها		2.4
		توفير مدخلات لتطوير منهجيات التدقيق للإنتوساي استنادا إلى احتياجات الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء		2.5
تنظيم عمليات تدقيق تعاونية وتأمين نتائج عمليات التدقيق المشتركة المنجزة في إطار مشروع الشركة		تسهيل التعلم وتنمية المهارات من خلال عمليات التدقيق التعاونية (وغيرها من الطرق المماثلة)		2.6
		الأنشطة الرئيسية	الأبعاد الإستراتيجية	الرمز
الاستفادة من اتفاقية شركة المبرمة مع محكمة التدقيق الهولندية والسعي إلى توسعة مجالها	الدعوة إلى تعزيز الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الأجهزة الأعضاء في الأربوساي ومع الأجهزة بالمنظمات الإقليمية الأخرى	بناء علاقات فاعلة مع أصحاب المصلحة، و المساهمة في بناء شراكات بين الأجهزة العليا للرقابة.	الدعوة والتأثير-كأن تكون الناطق باسم الأجهزة الأعضاء في	3.1
نشر تقارير التدقيق في جاهزية الحكومات المنجزة من قبل الأجهزة الأعضاء وترجمة بعض التجارب من الأجهزة الأعضاء في المنظمات الإقليمية الأخرى	نشر تجارب الأجهزة العربية حول أهداف التنمية المستدامة لدى أصحاب المصلحة على موقع واب المنظمة وضمن نشرتها	الترويج لأهمية العمل الذي تقوم به الأجهزة الرقابية إزاء أصحاب المصلحة على مستوى الإقليم، على سبيل المثال من خلال تشجيع مشاركة الأجهزة العليا للرقابة في الأنشطة الإقليمية	خصوص المسائل ذات الصلة وكذلك فيما يتعلق بالتواصل والتأثير	3.2

<p>التركيز على المسائل المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الاجتماعات الدورية للمنظمة</p>	<p>تعزيز جداول الأعمال بمواضيع ذات أهمية بالنسبة للأجهزة الرقابة العليا للرقابة الأعضاء، مثل أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة الرقابية، والحوكمة، وتطبيق أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد، والحاجة إلى معايير محاسبية مناسبة للقطاع العام.</p>	<p>على أصحاب المصلحة الرئيسيين،</p>	<p>3.3</p>
<p>تنظيم مسابقات ونشر البحوث المتعلقة بالتدقيق في جاهزية الحكومات</p>	<p>نشر البحوث المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية ونشرها على الصعيد الدولي</p>	<p>إجراء وتنسيق و / أو المساهمة في البحوث حول القضايا الإقليمية الرئيسية ذات الصلة بالأجهزة العليا للرقابة والحوكمة الرشيدة</p>	<p>3.4</p>
<p>نشر نتائج وقصص نجاح المنطقة العربية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة</p>	<p>المشاركة في اجتماعات منظمة الإنتوساي لا سيما منصة المنظمات الإقليمية</p>	<p>تحديد القضايا الإقليمية الهامة وإبرازها على مستوى الإنتوساي وتمثيل اهتمامات المنطقة على مستوى الإنتوساي من خلال المشاركة في نشاط في المنتدى الإقليمي لبناء القدرات وأنشطة لجان الأهداف ومؤسسة الإنتوساي للتنمية والجهة المانحة للإنتوساي،</p>	<p>3.5</p>
<p>استغلال موقع واب المنظمة للترويج لقصص نجاح الأجهزة الأعضاء في مجال التنمية المستدامة</p> <p>استغلال قاعدة بيانات لجنة تبادل الخبرات لتبادل الخبرات والمعارف ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة</p> <p>المساهمة في نشر نتائج أعمال الأجهزة العربية في الفهرس الالكتروني حول الرقابة التعاونية ذات الصلة بالتنمية المستدامة</p>	<p>استغلال موقع واب المنظمة للترويج لقصص نجاح الأجهزة الأعضاء في مجال التنمية المستدامة</p> <p>المساهمة في تسهيل التواصل الفعال وتبادل المعرفة بين المناطق وعلى نطاق واسع داخل الإنتوساي،</p>	<p>المساهمة في تسهيل التواصل الفعال وتبادل المعرفة بين المناطق وعلى نطاق واسع داخل الإنتوساي،</p>	<p>3.6</p>
<p>إعداد موازنة الموارد الضرورية لتنفيذ خطة العمل في المجال</p>	<p>قيادة وحوكمة فعالة للمنظمة الإقليمية ، على سبيل المثال من خلال:</p>	<p>قيادة وحوكمة فعالة للمنظمة الإقليمية ، على سبيل المثال من خلال:</p>	<p>4.1</p>
<p>التأكيد على الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ضمن الأولويات الرئيسة الشاملة للمخطط الاستراتيجي للمنظمة</p>	<p>إجراء تخطيط استراتيجي منتظم يستند إلى احتياجات وأولويات الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، ويركز على النتائج، وكذلك تحديد أهداف واضحة للمنظمة الإقليمية (بما يتماشى مع أهداف وأولويات الإنتوساي)</p>	<p>إجراء تخطيط استراتيجي منتظم يستند إلى احتياجات وأولويات الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء، ويركز على النتائج، وكذلك تحديد أهداف واضحة للمنظمة الإقليمية (بما يتماشى مع أهداف وأولويات الإنتوساي)</p>	<p>أ- الحوكمة والتنظيم والاستدامة - آليات الإشراف والإدارة</p>
<p>إعداد موازنة الموارد الضرورية لتنفيذ خطة العمل في المجال</p>	<p>إجراء تخطيط فعال للموارد لضمان الاستقرار المالي</p>	<p>إجراء تخطيط فعال للموارد لضمان الاستقرار المالي</p>	<p>ب- والتوجيه والمراقبة المتعلقة بالمنظمة :</p>
<p>تقرير دورية حول الأنشطة المتعلقة بدعم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتكلفتها</p>	<p>ضمان تسيير جيد للوضع المالي وأداء المنظمة ، فضلا عن الشفافية في الإبلاغ والتقييم من أجل تحقيق الغرض الاستراتيجي للمنظمة الإقليمية،</p>	<p>ضمان تسيير جيد للوضع المالي وأداء المنظمة ، فضلا عن الشفافية في الإبلاغ والتقييم من أجل تحقيق الغرض الاستراتيجي للمنظمة الإقليمية،</p>	<p>ج-</p>

تطوير مؤشرات وآليات لقياس بلوغ أهداف دعم الرقابة على تنفيذ أجندة 2030	تطوير النظم المعلوماتية اللازمة لدعم استراتيجية المنظمة الإقليمية		د-
	تعزيز مسار الرقابة على جودة التقارير والمعطيات التي تنتجها المنظمة واستثمار المخرجات في تطوير مناهج عملها	وجود آليات فعالة لصنع القرار تقوم على معلومات ذات جودة وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة الإقليمية	هـ-
النشر المتواصل للمستجدات والأخبار والمشاركة في ندوات الإنتوساي		التواصل بشكل منتظم وفعال مع الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء، حيثما أمكن، من خلال مواقع التواصل التفاعلية، وكذلك مع الهياكل العالمية للإنتوساي.	و-
النظر في تقسيم الأدوار بين هياكل المنظمة لمزيد توضيح دور هياكلها (وخصوصا لجنة التخطيط الاستراتيجي ولجنة المتابعة ولجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة الرقابة البيئية بالإضافة إلى الأمانة العامة للمنظمة) لضمان التنسيق الجيد في ما بينها وتفادي الإزدواجية في التدخلات		إنشاء هياكل تنظيمية كفؤة وفعالة ومرنة، تأخذ بعين الاعتبار اللجان وفرق العمل وفرق المشاريع، قادرة على دعم استراتيجية المنظمة الإقليمية، وتوضيح دور ومسؤوليات كل هيكل.	4.2
توفير الكادر البشري والموارد الضرورية للأمانة العامة لضمان المساهمة الفعالة في تنسيق الأعمال بين هياكل المنظمة ومساندة الأجهزة الأعضاء		المحافظة على أمانة عامة فعالة قادرة على توفير مستوى الدعم المطلوب حسب رؤية المنظمة الإقليمية	4.3
تدعيم الشراكات والتعاون الدولي والإقليمي ومع مختلف المتدخلين في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة		التعاون مع الفرق شبه الإقليمية	4.4
إنجاز تقارير جهوية دورية حول تنفيذ مقتضيات التنمية المستدامة		القيام بمتابعة وتقييم المهنية وتنمية القدرات وتبادل المعرفة في المنطقة.	4.5

2-5 انتظارات الأجهزة الأعضاء تجاه المنظمة

يندرج دور الأربوساي كمنظمة إقليمية من منظمات الإنتوساي في إطار ما تعهدت القيام به هذه الأخيرة من مهام التنسيق والقيادة بين الأجهزة التابعة لها ومع أصحاب المصلحة وذلك أساسا عبر مختلف اللجان ومبادرة الإنتوساي للتنمية وإعداد برنامج شامل ومشارك لتطوير القدرات المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تطبيقا للمخطط الإستراتيجي للإنتوساي (2017-2022) وبالأساس تطبيق مقتضيات الأولوية الشاملة الخامسة منه والتي تهدف إلى دعم وتسهيل التعاون والتنسيق وبناء الكفاءة المهنية بين المنظمات والهيئات الإقليمية التابعة للإنتوساي. وقد أفرزت نتائج الاستبيان ثلاثة مجالات أساسية يُنتظر من الأربوساي التدخل ضمنها لدعم الأجهزة الأعضاء في القيام بمهامها في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وهي بناء القدرات وتقاسم المعرفة والدعم الفني والتنظيمي.

أ- التدريب وبناء القدرات

أجمعت الأجهزة المشاركة على أهمية دور المنظمة العربية في المساهمة في بناء قدرات أعضاء الأجهزة على التدقيق وتقييم تنفيذ أهداف التنمية، حيث تراوحت الإجابات في هذا الشأن بين الأهمية العالية (3 أجهزة) والأهمية القصوى (10 أجهزة). كما أوردت 5 من مجموع 6 أجهزة تقدمت بمقترحات ضمن الاستبيان بناء وتدعيم القدرات ضمن إجاباتها كما يبيّنه الإطار التالي:

إطار عدد 1: أمثلة عن المقترحات المتعلقة بالمساهمة في بناء القدرات

- تكثيف الدورات التدريبية حول الموضوع

- عقد دورات تدريبية وورش عمل

- عقد دورات تدريبية من أجل تبادل الخبرات وطرق مراقبة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات في مجال تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة.

- عقد ورش عمل ودورات تدريبية بهدف تعزيز القدرات المؤسسية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها

- بالنظر إلى أهمية الموضوع على المستويات الوطنية و الإقليمية والدولية وطبيعته الفنية يقترح برمجة دورات تدريبية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ بعض أعضاء الأجهزة المشاركة في الدراسة استفادوا من دورات تدريبية بعلاقة مع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة كانت جليها تتعلق بتقييم مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية

المستدامة وشملت 7 أجهزة في إطار برامج التعاون الخارجي¹⁰ وجهازين آخرين في إطار تدريب أشرفت عليه منظمة إقليمية، وجهازين آخرين في إطار برامج تدريبها الخاصة. وبلغ معدّل المشاركين في هذه الدورات 3 أعضاء¹¹ جلّهم من القضاة أو المراجعين.

ب- تقاسم المعرفة وتوحيد المناهج

كما هو الشأن بالنسبة لبناء القدرات، أكّدت الأجهزة المشاركة على أهمية دور المنظمة في نشر الوعي لدى الأجهزة والحكومات والأطراف ذات المصلحة حول أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور الأجهزة في هذا المسار بالإضافة إلى تعميم الإرشادات والمستجدّات الدولية حول هذه الرقابة، حيث وردت إجابات الأجهزة في هذا الشأن بين الأهمية العالية (3 أجهزة) والأهمية القصوى (9 أجهزة).

وقد تضمّنت إجابات 5 من مجموع 6 أجهزة على الاستبيان مقترحات تعلقت بتبادل التجارب والخبرات وإجابات 3 أجهزة على مقترحات تعلقت بتقاسم المعرفة وبإعداد الأدلة وتوحيد مناهج العمل كما يبيّنه الإطار التالي:

¹⁰ - من بينهم 6 أجهزة في إطار مشروع "شراكة" بإشراف وإدارة محكمة التدقيق الهولندية وجهاز في إطار التعاون مع لوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
¹¹ - باستثناء جهاز وحيد استفاد 25 عضو من بين أعضائه بدورة تدريبية حول تقييم مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أجندة 2030.

إطار عدد 2: أمثلة عن المقترحات المتعلقة بتقاسم المعرفة وتوحيد المناهج

- تدعيم تبادل التجارب و الخبرات فيما يخص تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بين الأجهزة العليا للرقابة العربية
- تقاسم المعرفة بين الأجهزة العليا للرقابة في هذا المجال
- إنشاء قاعدة بيانات للتجارب وأفضل الممارسات
- إعداد دليل حول أهمية الخطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وحث الأجهزة الأعضاء على ملائمة لواقع وخصائص البلد
- تشكيل فريق متكون من مجموعة من الخبرات بخبراء في هذا المجال ليتم الاستفادة من خبراتهم وإتاحة التواصل معهم عند تنفيذ مهام رقابية في هذا المجال
- إنشاء قاعدة بيانات معنية بوضع التنمية المستدامة لدى الدول الأعضاء
- تعزيز أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة لدى الحكومات في مراجعة أهداف التنمية المستدامة
- ضرورة توحيد المعايير المتعلقة بمراجعة جاهزية الحكومات لتطبيق أهداف التنمية المستدامة (شراكة ، مباداة تنمية الأنتوساي)
- الإستفادة من تجارب وخبرات الأجهزة التي قامت بتنفيذ مراجعات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- ترجمة بعض التجارب الدولية للاستفادة منها
- إصدار نشرية دورية تتضمن أحدث المستجدات والممارسات المتعلقة
- نشر تقارير للأجهزة العليا للرقابة حول مراجعتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ج- الدعم الفني وتيسير الرقابة التعاونية

لا يقتصر الدعم الذي تنتظره الأجهزة الأعضاء من المنظمة على التدريب وتقاسم المعرفة، حيث أولت الأجهزة المشاركة أهمية بالغة لتقديم المنظمة الدعم الفني والمساندة والتوجيه للأجهزة في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (11 جهاز) وكذلك الشأن بالنسبة لتيسير إجراء التقييم ورقابة الأداء التشاركية (11 جهاز) وبنسبة أقل إلى

المساعدة في تقييم المخاطر لتحديد مواضيع التدقيق المزمع برمجتها (9 أجهزة). وقد اقترحت جهازين مشاركين مساعدة المنظمة للأجهزة الأعضاء للقيام برقابات تعاونية ، كما اقترح جهازان أيضا ترجمة التجارب الناجحة وإحداث نشرية دورية تتعلق بموضوع التنمية المستدامة كما يبيّنه الإطار التالي:

إطار عدد 3: أمثلة عن المقترحات المتعلقة بالدعم الفني وتيسير الرقابة التعاونية

- الإشراف على تنظيم رقابة أداء تعاونية بين الأعضاء لتشمل أكبر قدر من أهداف التنمية المستدامة
- النظر في إمكانية برمجة مهمات رقابية مشتركة بين الأجهزة العليا للرقابة ذات علاقة بالتنمية المستدامة

3-5 محاور تدخل المنظمة العربية في مجال دعم القدرات

أ- المحاور الرئيسية

تتمثل المحاور الرئيسية لتدخل الأربوساي بوصفها منظمة إقليمية في مجال دعم قدرات الأجهزة للرقابة على تنفيذ مقتضيات الأجندة 2030 في ما يلي:

- الرفع من وعي الأجهزة الأعضاء حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
- الدعم المهني والمنهجي - دعم المؤهلات والمهارات، في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
- التواصل والتأثير وتبادل المعارف.

ب- المحاور الفرعية

تتمثل أهم المحاور الفرعية لتدخل الأربوساي بوصفها منظمة إقليمية في مجال دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في :

- الرفع من مستوى الوعي لدى الأجهزة الأعضاء من خلال تبادل المعارف والتجارب بين الأجهزة الأعضاء ؛
- نشر قصص نجاح الأجهزة العربية على الصعيد الإقليمي والدولي
- دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- متابعة المستجدات والتطورات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونشرها على الصعيد الإقليمي
- نشر الأدلة و أفضل الممارسات المعدة من قبل هيكل الإنتوساي على الصعيد الإقليمي
- إعداد أدلة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة العربية ونشرها
- تحقيق التكامل بين تدخلات مبادرة الإنتوساي للتنمية وهيكل المنظمة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
- وضع آليات للتنسيق بين مختلف هيكل المنظمة ذات الصلة بتنفيذ الأولوية الشاملة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ملاءمة النشاطات المبرمجة حسب الثلاثة مجموعات التي تمّ تحديدها ضمن التقرير الجهوي حول تطبيق مقتضيات الأجندة 2030.

الخاتمة

يقتضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة تضافر جهود جميع الفاعلين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. فعلى المستوى الدولي، يندرج انخراط منظمة الإنتوساي مع منظمة الأمم المتحدة في مسار تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة المظهر الأبرز للتكامل بين الهياكل الدولية في المجال، وهو ما يجب أن ينعكس على الوطني بين حكومات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة و الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالإنتوساي وذلك في إطار نهج تصحيحي متواصل للتوجهات والخيارات الاستراتيجية، وتكمن أهمية الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في تقديم معلومة موثوقة وذات جودة حول مدى تنفيذ الحكومات لدورها في المجال وبذلك إبراز مواطن النقص والخلل التي من المفترض تلافيا لبلوغ هذه الأهداف. وتعتبر المنظمات الإقليمية همزة الوصل بين المستويين المذكورين بما أنّها تتولى - بالتعاون مع بقية هياكل الإنتوساي - تقديم الدعم والمساندة الضروريين للأجهزة الأعضاء قصد الاضطلاع بالمهام المذكورة.

ويمكن اغتنام فرصة التنوع الذي أفرزته نتائج الدراسة من حيث تركيز أجهزة على مقاربات أكثر من أخرى لتوجيه دعم ومساندة يتلاءم وخصائص كلّ مجموعة بما يدعّم مبدئيا من جدوى تدخلات المنظمة ويمكن من حسن التصرف في الموارد المتاحة.

قصد الاستعداد لانطلاق برنامج التعاون بين مبادرة الإنتوساي للتنمية والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ولجنة تبادل المعارف حول "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة" خلال شهر يوليو /جويلية 2018، والذي ركّز في مرحلة أولى على نشر الوعي حول أهداف التنمية والمستدامة ومساندة الأجهزة في تقييم استعداد الحكومات لتنفيذ أجندة 2030، من المهمّ التنسيق في المجال لتفادي تشتت الجهودات وهو ما تمّ فعليا بين المنظمتين وتمّ أخذ نتائجه بعين الاعتبار في تحديد تدخلات الأربوساي وتعاونها مع الأفروساي-إي في المجال.

ويمكن اعتبار هذه الدراسة منطلقا لدراسات أكثر دقة لكل جانب من جوانب مهام الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في إطار الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتحديد خطط عمل تفصيلية بالنسبة لكل مقاربة من المقاربات الأربعة ومع الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل مجموعة من الأجهزة المتشابهة بما يكفل فعالية البرامج وملاءمتها لواقع الأجهزة والدول التي تنتمي إليها.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق عدد 1: الاستبيان

الملحق عدد 2: الوثائق المستعرضة

الملحق عدد 3: الارتباط وجودة استخراج البيانات

الملحق عدد 4: تحديد عدد المكونات الأساسية والمجموعات

الملحق عدد 5: التوزيع الإحصائي للأجهزة على المكونات الأساسية الثلاثة

الملحق عدد 6: خطة عمل لدعم قدرات الأجهزة العربية لتنفيذ مقتضيات أجندة 2030 (2019-2022)

الملحق: استبيان حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030)

يهدف هذا الاستبيان إلى متابعة انجازات الأجهزة الأعضاء في الأرابوساي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وذلك لتحديد المجالات والطرق الكفيلة بمساندتها في المجال.

1- دور الأجهزة العليا في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

1- إجراء مهمات تدقيق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- لا يدخل ضمن أولويات الجهاز
- مهمة ثانوية للجهاز
- مهمة عادية ضمن مهام الأخرى للجهاز
- مهمة أساسية للجهاز
- مهمة تكتسي أولوية مطلقة في المجال

2- إدراج المواضيع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في تقييم المخاطر عند اختيار عمليات التدقيق المدرجة بخطة التدقيق السنوية:

- لا يدخل ضمن أولويات الجهاز
- مهمة ثانوية للجهاز
- مهمة عادية ضمن مهام الأخرى للجهاز
- مهمة أساسية للجهاز
- مهمة تكتسي أولوية مطلقة في المجال

3- هل تم إدراج التنمية المستدامة ضمن أهداف المخطط الاستراتيجي للجهاز؟

- نعم
- لا

4- هل تم تحديد مسؤول عن هذا الهدف:

- نعم
- لا

5- هل تولى جهازكم برمجة مهمّات تقييم برامج وسياسات متصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط السنوية للرقابة للفترة 2016-2018؟

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء بيان موضوع التقييم والفترة المتعلقة بها:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

6- إجراء عمليات تدقيق في المنظومات الحكومية لإنتاج المعلومات المالية المتّصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتأكد من شفافيتها ومصداقيتها:

لا يدخل ضمن أولويات الجهاز

مهمّة ثانوية للجهاز

مهمة عادية ضمن مهام الأخرى للجهاز

مهمّة أساسية للجهاز

مهمّة تكتسي أولوية مطلقة في المجال

7- إجراء عمليات تدقيق على المؤشرات الحكومية المعتمدة لقياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتأكد من شفافيتها ومصداقيتها:

لا يدخل ضمن أولويات الجهاز

مهمّة ثانوية للجهاز

مهمّة عادية ضمن مهام الأخرى للجهاز

مهمّة أساسية للجهاز

مهمّة تكتسي أولوية مطلقة في المجال

8- متابعة المعلومات والتقارير الحكومية المنشورة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتأكد من شفافية ومصداقيتها:

- لا يدخل ضمن أولويات الجهاز
- مهمّة ثانوية للجهاز
- مهمّة عادية ضمن مهام الأخرى للجهاز
- مهمّة أساسية للجهاز
- مهمّة تكتسي أولوية مطلقة في المجال

9- إجراء عمليات تقييم لبرامج متصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- لا يدخل ضمن أولويات الجهاز
- مهمّة ثانوية للجهاز
- مهمّة عادية ضمن مهام الأخرى للجهاز
- مهمّة أساسية للجهاز
- مهمّة تكتسي أولوية مطلقة في المجال

10- ما هي أهداف التنمية المستدامة المستديمة التي يعتبرها جهازكم ذات أهمية حسب الأولويات الوطنية والتوجهات الحكومية (الرجاء إسناد عدد من 1 إلى 5 حسب درجة الأهمية: 1= غير مهم ، 5= أهمية مطلقة):

- الهدف 1 - القضاء على الفقر
- الهدف 2 - القضاء على الجوع
- الهدف 3 - الصحة الجيدة والرفاه
- الهدف 4 - التعليم الجيد
- الهدف 5 - المساواة بين الجنسين
- الهدف 6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية
- الهدف 7 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- الهدف 8 - العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- الهدف 9 - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- الهدف 10 - الحد من أوجه عدم المساواة
- الهدف 11 - مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
- الهدف 13 - العمل المناخي

- الهدف 14 – الحياة تحت الماء
- الهدف 15 – الحياة في البر
- الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
- الهدف 17 – عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الرجاء ترتيب الخمسة الأهداف الأكثر أهمية بالنسبة لجهازكم حسب الأهمية النسبية بالنسبة للأولويات التنموية لدولتكم:

- 1- الهدف
- 2- الهدف
- 3- الهدف
- 4- الهدف
- 5- الهدف

II - انجازات الأجهزة العليا في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

1- هل تولى جهازكم برمجة مهمات تدقيق على برامج ومشاريع ذات علاقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط السنوية للرقابة للفترة 2016-2018؟

- نعم
- لا

إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء بيان موضوع المهمة والفترة المتعلقة بها:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2- هل تولى جهازكم التدقيق في شفافية ومصداقية منظومة المعلومات المعتمدة من قبل الحكومات لتحقيق ومتابعة وقياس مدى التقدم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة؟

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء بيان موضوع التدقيق، أنظمة المعلومات المستهدفة بالتدقيق والفترة المتعلقة به:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

3- هل تولى جهازكم التدقيق في المؤشرات المعتمدة من قبل الحكومات لمتابعة وقياس مدى التقدم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة؟

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء بيان موضوع التدقيق، المؤشرات المستهدفة بالتدقيق والفترة المتعلقة به:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

4- هل تولى جهازكم تقييم مدى توفير التخطيط وبرمجة الموارد الكافية من قبل الحكومات لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؟

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء بيان موضوع التقييم، الخطط والبرامج المستهدفة والفترة المتعلقة به:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

5- ما هي الإجراءات والأعمال التي قام بها جهازكم في إطار تنفيذ هدف التنمية المستدامة عدد 16 الرامي إلى إرساء مؤسسات ذات فاعلية وشفافية وخاضعة للمساءلة؟

قمنا بخطوات في المجال

لم نقم بخطوات بعد

إذا كانت الإجابة " قمنا بخطوات في المجال"، الرجاء ذكر هذه الإجراءات والأعمال وموضوعها والفترة المتعلقة بها:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

6- هل تولى جهازكم نشر تقارير مهمّات تدقيق وتقييم متصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال سنتي 2016 و2017؟

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء بيان موضوع التدقيق أو التقييم وتاريخ نشره:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

7- هل تمّ تدريب أعضاء الجهاز في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمواضيع المتصلة بها؟

نعم

لا

إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء بيان موضوع التدريب، الفئة المستهدفة بالتدريب (الصفة والعدد) وتاريخ هذه الدورات:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

III - دور الأربوساي في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وانتظارات الأجهزة الأعضاء

1- المساهمة في بناء قدرات أعضاء الأجهزة على التدقيق وتقييم تنفيذ أهداف التنمية:

غير مهم

- ذو أهمية ثانوية
- متوسط الأهمية
- مهم
- مهمة جدًا

2- نشر إرشادات ومستجدات الإنتوساي بشأن الرقابة على أهداف التنمية المستدامة:

- غير مهم
- ذو أهمية ثانوية
- متوسط الأهمية
- مهم
- مهمة جدًا

3- المساهمة في نشر الوعي لدى الأجهزة والحكومات وجميع الأطراف ذات المصلحة حول أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور الأجهزة في هذا المسار:

- غير مهم
- ذو أهمية ثانوية
- متوسط الأهمية
- مهم
- مهمة جدًا

4- المساعدة في تقييم المخاطر لتحديد مواضيع التدقيق مع مراعاة طبيعة وحجم البلد:

- غير مهم
- ذو أهمية ثانوية
- متوسط الأهمية
- مهم
- مهمة جدًا

5- تقديم الدعم الفني والمساعدة والتوجيه للأجهزة العليا في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

- غير مهم
- ذو أهمية ثانوية
- متوسط الأهمية

- مهمّ
- مهمّة جدًا

6- تيسير إجراء التقييم ورقابة الأداء التشاركية (co-operative audits):

- غير مهمّ
- ذو أهمية ثانوية
- متوسط الأهمية
- مهمّ
- مهمّة جدًا

17- هل لديكم مقترحات حول الموضوع:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

شكرا جزيلاً على المساهمة في هذه العمل

- Report of the review of high quality performance auditing in the Pacific. PASAI, May - October 2016.
- Auditing Preparedness for Implementation of Sustainable Development Goals: Guidance for Supreme Audit Institutions, (Draft) UN, IDI, KSC.
- Sustainable Development Goals: How can INTOSAI contribute to the 2030 Agenda for Sustainable Development?, XXIInd INCOSAI, Abu Dhabi 2016, May 2017.
- Preparing Supreme Audit Institutions For Sustainable Development Goals, W. Rajaguguk, I Gusti Bagus Tridarwata Yatnaputra and Adrianus Paulus, International Journal of Government Auditing – Spring 2017
- Letter of 13 September 2017 from the Netherlands Court of Audit to the House of Representatives of the States General on the government's preparations aimed at achieving the Sustainable Development Goals.
- CAROSAI: A Regional Perspective, XXIInd INCOSAI, Abu Dhabi 2016, July 11th 2016.
- ASOSAI theme I regional Paper: How INTOSAI Can Contribute To The UN 2030 Agenda For Sustainable Development, Including Good Governance And Strengthening The Fight Against Corruption?, KSC-IDI Community Portal.
- AFROSAI Regional Paper Theme I : Sustainable Development Goals « How INTOSAI can contribute to the UN post 2015 agenda including good governance in order to strengthen the fight against corruption? » XXIInd INCOSAI, Abu Dhabi 2016.
- Sustainable Development Goals: Audit Findings Framework, Hebling Dutra, P. Revista do TCU. May/August 2016.

الملحق عدد 3: الارتباط وجودة استخراج البيانات

Correlation Matrix

	Algeria	Bahrain	Egypt	Iraq	Kuwait	Morocco	Oman	Jordan	Palestine	Qatar	KSA	Sudan	Tunisia	
Correlation	Algeria	1,000	,447	,447	,707	,707	-,333	,447	,447	,000	,447	,447	,447	-,333
	Bahrain	,447	1,000	1,000	,632	,632	-,447	1,000	-,200	-,632	-,200	-,200	-,200	-,447
	Egypt	,447	1,000	1,000	,632	,632	-,447	1,000	-,200	-,632	-,200	-,200	-,200	-,447
	Iraq	,707	,632	,632	1,000	1,000	-,707	,632	,632	-,250	,632	,632	,632	-,707
	Kuwait	,707	,632	,632	1,000	1,000	-,707	,632	,632	-,250	,632	,632	,632	-,707
	Morocco	-,333	-,447	-,447	-,707	-,707	1,000	-,447	-,447	,707	-,447	-,447	-,447	1,000
	Oman	,447	1,000	1,000	,632	,632	-,447	1,000	-,200	-,632	-,200	-,200	-,200	-,447
	Jordan	,447	-,200	-,200	,632	,632	-,447	-,200	1,000	,316	1,000	1,000	1,000	-,447
	Palestine	,000	-,632	-,632	-,250	-,250	,707	-,632	,316	1,000	,316	,316	,316	,707
	Qatar	,447	-,200	-,200	,632	,632	-,447	-,200	1,000	,316	1,000	1,000	1,000	-,447
	KSA	,447	-,200	-,200	,632	,632	-,447	-,200	1,000	,316	1,000	1,000	1,000	-,447
	Sudan	,447	-,200	-,200	,632	,632	-,447	-,200	1,000	,316	1,000	1,000	1,000	-,447
	Tunisia	-,333	-,447	-,447	-,707	-,707	1,000	-,447	-,447	,707	-,447	-,447	-,447	1,000

Communalities

	Initial	Extraction
Algeria	1,000	,741
Bahrain	1,000	,990
Egypt	1,000	,990
Iraq	1,000	,987
Kuwait	1,000	,987
Morocco	1,000	,994
Oman	1,000	,990
Jordan	1,000	,998
Palestine	1,000	,986
Qatar	1,000	,998
KSA	1,000	,998
Sudan	1,000	,998
Tunisia	1,000	,994

Extraction Method: Principal
Component Analysis.

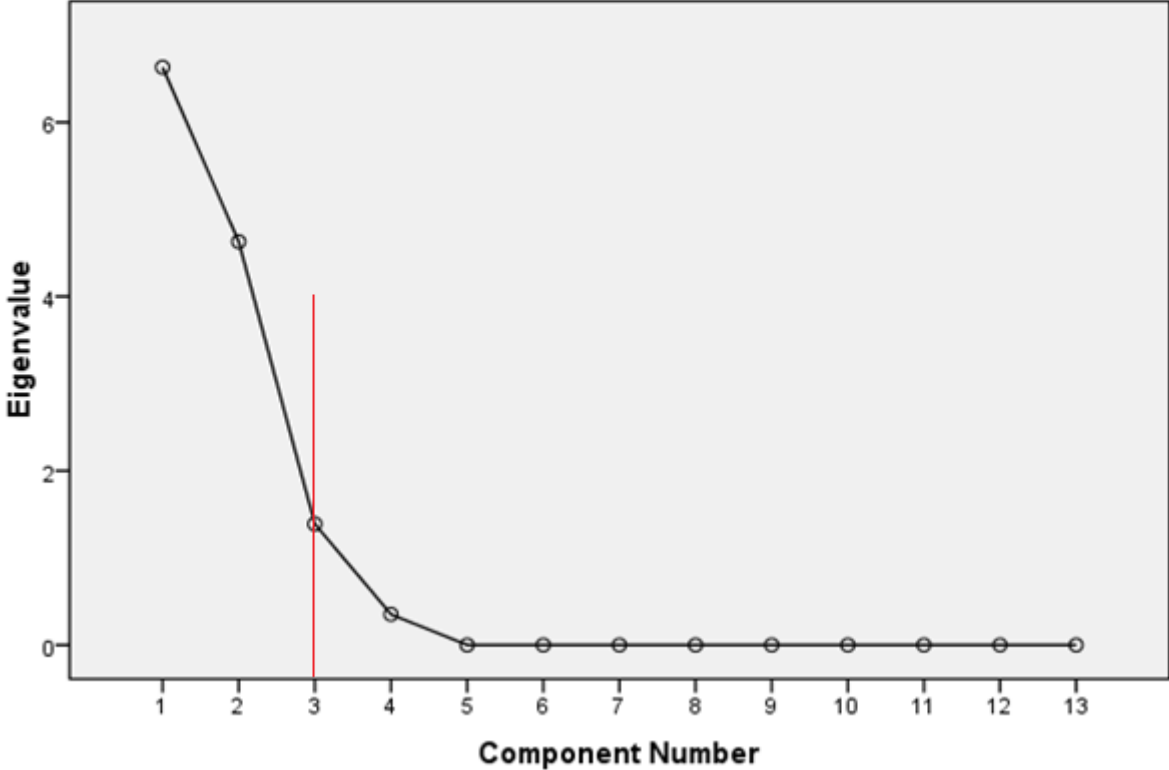
الملحق عدد 4: تحديد عدد المكونات الأساسية والمجموعات

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	6,631	51,010	51,010	6,631	51,010	51,010	5,597	43,056	43,056
2	4,629	35,610	86,620	4,629	35,610	86,620	4,287	32,976	76,033
3	1,388	10,679	97,299	1,388	10,679	97,299	2,765	21,266	97,299
4	,351	2,701	100,000						
5	2,254E-16	1,734E-15	100,000						
6	4,393E-18	3,379E-17	100,000						
7	2,830E-33	2,177E-32	100,000						
8	-6,449E-34	-4,961E-33	100,000						
9	-4,032E-17	-3,101E-16	100,000						
10	-5,604E-17	-4,311E-16	100,000						
11	-7,944E-17	-6,111E-16	100,000						
12	-3,118E-16	-2,398E-15	100,000						
13	-7,261E-16	-5,585E-15	100,000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Scree Plot



الملحق عدد 5: التوزيع الإحصائي للأجهزة على المكونات الأساسية الثلاثة

Rotated Component Matrix^a

	Component		
	1	2	3
Algeria	,514	,680	,118
Bahrain	-,186	,927	-,310
Egypt	-,186	,927	-,310
Iraq	,640	,696	-,305
Kuwait	,640	,696	-,305
Morocco	-,400	-,280	,869
Oman	-,186	,927	-,310
Jordan	,995	-,046	-,076
Palestine	,362	-,334	,862
Qatar	,995	-,046	-,076
KSA	,995	-,046	-,076
Sudan	,995	-,046	-,076
Tunisia	-,400	-,280	,869

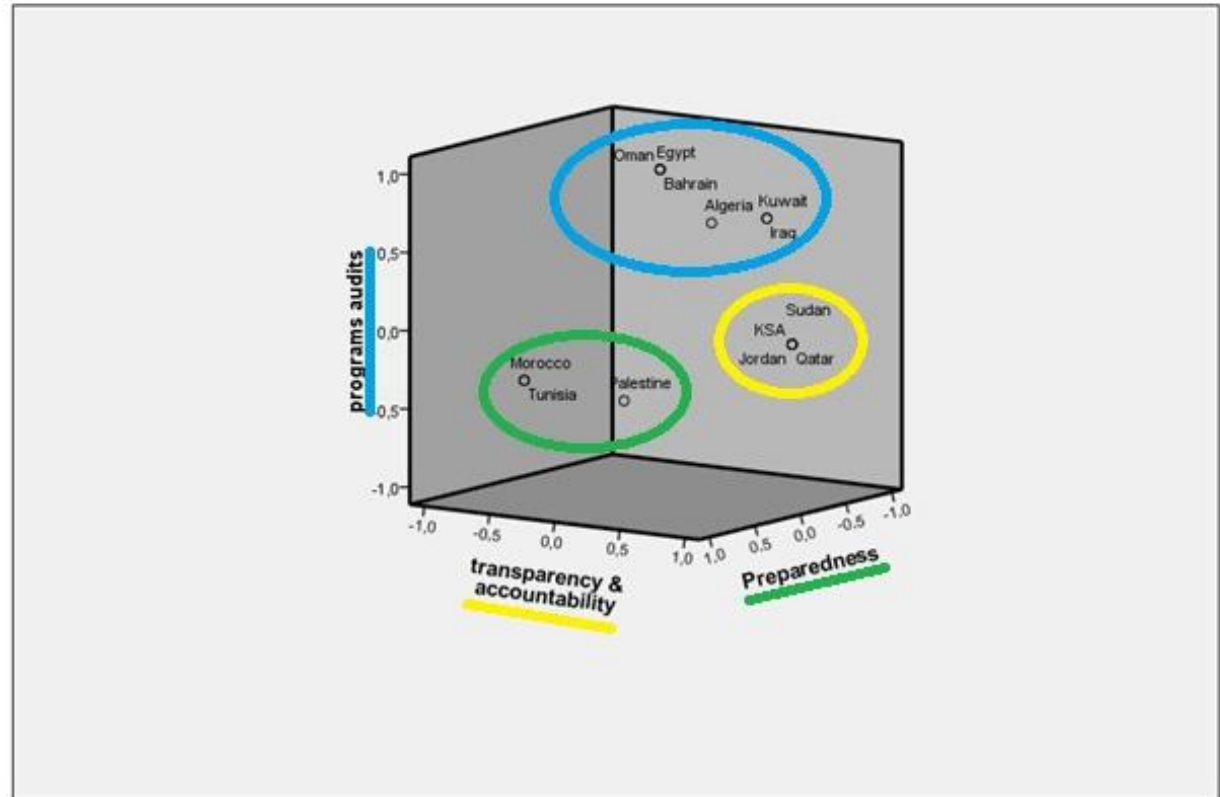
Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser

Normalization.

a. Rotation converged in 5 iterations.

Component Plot in Rotated Space



الملحق عدد 6: خطة عمل لدعم قدرات الأجهزة العربية لتنفيذ مقتضيات أجندة 2030 (2019-

2022)



خطة عمل لدعم قدرات الأجهزة العربية لتنفيذ مقتضيات أجندة 2030

2022-2019

تتضمن هذه الوثيقة عرضاً مفصلاً لخطة عمل المنظمة في ما يتعلق بالرقابة على تنفيذ مقتضيات الأجندة 2030. وقد تمّ إعداد هذه الخطة استناداً إلى التوصيات المنبثقة عن التقرير الجهوي حول مستوى تقدم الأجهزة العربية في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وإلى الخطة التشغيلية للجنة الرقابة البيئية لسنة 2019. كما تأخذ بعين الاعتبار أنشطة مبادرة الإنتوساي للتنمية إنجازها بهدف دعم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

وقصد ضمان القدر الكافي من التنسيق بين مختلف هياكل المنظمة المعنية بتنفيذ هذه الخطة تمّت إضافة آليات التنسيق عند إنجاز الأنشطة المبرمجة بالجدول التفصيلي للنشاطات المدرجة بها.

أ- الإطار

1- محور التنمية المستدامة بمخطط المنظمة للفترة 2022-208

تضمّنت الخطة الاستراتيجية للأربوساي للفترة 2022-208 أولوية شاملة أولى تتلخص في ما يلي:

مساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن نتائج عملها	التوعية بأهمية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	
الإبلاغ عن نتائج جاهزية الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات الدولية	جهاز قادر على تحديد أولوياته في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة	النتائج على مستوى الجهاز
الإبلاغ عن نتائج الجاهزية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لدليل مبادرة الإنتوساي	منظمة قادرة على الإبلاغ عن نتائج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	النتائج على مستوى المنظمة

ويرتكز إنجاز هذا المحور على هدفين فرعيين يتمثلان في ما يلي:

• دعم عمليات التوعية بأهداف التنمية المستدامة الرئيسية والفرعية المنبثقة عنها

تخطط الأربوساي لدعم عمليات التوعية بأهداف التنمية المستدامة الرئيسية والفرعية المنبثقة عنها لمساعدة الأجهزة الأعضاء في تحديد أولوياتها في التدقيق على تنفيذ حكوماتها لأجندة 2030 باعتبارها تشكل موضوعات ذات أهمية وطنية وإقليمية وعالمية. وتستند عمليات التوعية التي تستهدفها الأربوساي إلى التوجيهات التي تقدّمها الإنتوساي ونموذج دليل مبادرة الإنتوساي للتنمية للأجهزة العليا للرقابة. وسيشمل الدعم المقدم مداخل تعليمية وتكوين فريق مدربين لغرض التوعية و الإلمام بموضوع الرقابة على تلك الأهداف والتعريف بدور الجهاز الرقابي وخصوصية منهجية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من حيث تحديد الموارد اللازمة للرقابة كالأدلة والبيانات الأولية، فضلاً عن إقامة ورش عمل وندوات وإثراء الموقع الإلكتروني للمنظمة بأهم الإصدارات وتقاسم المعارف مع الأقاليم الأخرى للإنتوساي التي لها تجارب

سابقة في هذا المجال، إضافة إلى المسابقات والبحوث العلمية والعملية المتعلقة بهذا الجانب. ومن مساعي الأربوساي أيضاً أن يؤدي الوعي والفهم الكافي للجهاز بالأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة إلى تنفيذ أعمال رقابة ذات جودة عالية على المستوى الإقليمي.

• مساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن نتائج عملها

لضمان احترام مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية في إدارة المال العام في إطار بلوغ أهداف التنمية المستدامة يبرز دور الأربوساي باعتبارها عضواً مجتمعياً بارزاً يمكن أن يؤدي دوراً حيوياً في دعم الأجهزة الأعضاء. فمن خلال إكسابها القدرات اللازمة لتقييم جودة المهام الموكلة إليها وتقديم المعلومات المهنية ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأهميتها على صعيد أنظمتها الوطنية من خلال تفويضاتها وتنوع مستوياتها وتركز مجالات عملها على الإنفاق الحكومي وتعاونها الفاعل مع المنظمات الإقليمية. وتتمثل أهم مجالات الدعم في مساعدة الأجهزة الأعضاء في تقييم مدى جاهزية الحكومات واستعداد النظم الوطنية للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن نتائج ذلك ليس فقط على المستوى الوطني والإقليمي ولكن أيضاً على المستوى العالمي. فضلاً عن سعيها لتحقيق المواءمة مع الإنتوساي في هذا المجال، وتقديم المساعدة لإيجاد الحلول للصعوبات التي تعترض التنفيذ، تخطط المنظمة لدعم إجراء هذا التقييم من خلال التدريب الحضوري أو عن بعد وفقاً لمنهجية مبادرة تنمية الإنتوساي لتقييم مدى جاهزية الحكومات في تحقيق تلك الأهداف والوفاء بالتزاماتها الدولية، وكذلك تقاسم المعرفة وإثراء الموقع الإلكتروني بأهم التجارب الإقليمية في هذا المجال.

2- الخطة التشغيلية المتعلقة بالأولوية الأولى للمخطط

في إطار تنفيذ القرار 2018/252 للمجلس التنفيذي 56 المنعقد بتونس يومي 28 و29 مارس 2018 والذي فوّض كل من رئيس المجلس والأمين العام ورؤساء اللجان بتوزيع أولويات المخطط الإستراتيجي على الهياكل المكلفة بالتنفيذ لإعداد الخطط التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للمنظمة 2018-2022 تولى رئيس لجنة الرقابة البيئية إعداد مشروع خطة تشغيلية بخصوص الأولوية الشاملة رقم 1 المشار إليها أعلاه وقام بعرضها على أعضاء اللجنة.

وتشتمل هذه الخطة على تنظيم مسابقات في كتابة مقالات تخصصية وتنظيم ورش ولقاءات تدريبية وعلمية ذات صلة بهذا الموضوع. (انظر الخطة التشغيلية).

وقد تمّ عرض الخطة التشغيلية على لجنة الرقابة البيئية خلال اجتماعها السنوي المنعقد في شهر جانفي 2019 بتونس. وبعد التداول والنقاش اتفق أعضاء اللجنة على إقرار الخطة التشغيلية المعروضة بعد إدخال بعض التعديلات . وتتلخص الخطة التشغيلية للجنة الرقابة البيئية في ما يلي:

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية الفرعية الأولى	م
			4	3	2	1		
<ul style="list-style-type: none"> عدد المقالات التي تصدر على موقع المنظمة عدد القراءات والتحميل من الموقع عدد المقالات الصادرة بالمجلات الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> عدم استجابة الأعضاء الفنيين للمسابقة تكلفة عالية للخبراء، عدم احترام الخبراء لالتزاماتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> الاعتماد على الأعضاء والخبراء الدوليين. وسائل الاتصال لدى الأمانة العامة (لنشر المسابقة) أعضاء اللجنة (تقييم المقالات) تقديم مكافآت مالية. 	X		X		مقالات	1.1.1
<ul style="list-style-type: none"> حصول الدورة على تقدير "جيد جدا" فما فوق من السادة المشاركين في الدورة التدريبية. تحسن مستوى المعارف (تقييم قبلي وتقييم بعدي) مشاركة المتدربين في تنفيذ المهمات الرقابية لتقييم الجاهزية تطور عدد العمليات الرقابية 	<ul style="list-style-type: none"> عدم تو فرتمويل مناسب. عدم اهتمام الأجهزة الأعضاء بالمشاركة عدم استضافة اللقاء عدم جاهزية المادة العلمية. 	<ul style="list-style-type: none"> مدربين خدمات لوجستية. استضافة اللقاء التدريبي من قبل أحد الأجهزة توفير التمويل اللازم (مصاريف وبدلات سفر للمدربين...). 			X		ورش تدريبية للأعضاء الفنيين	2.1.1
<ul style="list-style-type: none"> توفير الإطار. نسبة استخدام الأجهزة الأعضاء للإطار في تنفيذ مهام رقابة نموذجية 	<ul style="list-style-type: none"> عدم تعاون الأجهزة والمنظمات بمد اللجنة بمنجاتها في خصوص إطار الرقابة على التنمية المستدامة. 	<ul style="list-style-type: none"> الأجهزة الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية (لتجميع الأدلة المعتمدة) خبراء في الترجمة أعضاء اللجنة (لتحديد الصيغة النهائية للإطار) 			X		تقديم إطار للرقابة على التنمية المستدامة (إطار المراجعة)	1.2.1

	<ul style="list-style-type: none"> • عدم توفر التمويل اللازم 	<ul style="list-style-type: none"> • التنسيق مع لجنة المعايير المهنية والرقابية • موارد مالية لعمليات الترجمة وعقد الاجتماعات 					البيئية ذات الصلة بالتغير المناخي وبمكافحة التصحر	
<ul style="list-style-type: none"> • عدد التقارير التي سيتم الحصول عليها وتعميمها. • إعداد وتعميم ورقة المؤشرات. • عدد الأجهزة الأعضاء التي استفادت من ذلك التعميم الذي ستولاه اللجنة. 	<ul style="list-style-type: none"> • عدم تعاون الأجهزة والمنظمات بمدد اللجنة بمنتجاتها في خصوص إطار الرقابة على التنمية المستدامة. • عدم توفر التمويل اللازم 	<ul style="list-style-type: none"> • رصد تجارب التقييم التي بادرت بها بعض الأجهزة الأعضاء والحصول على مخرجاتها. • تعميم تلك النتائج من خطط تقييم وتقارير وما تتضمنه من ملاحظات وتوصيات على بقية الأجهزة متى كانت صالحة لذلك. • إعداد ورقة تتضمن مؤشرات التقييم والقياس وتعميمها على الأجهزة الأعضاء. 	X	X	X		تسهيل عملية تقييم مدى جاهزية الحكومات واسعدادها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	2.2.1

3- التوصيات المنيقة عن التقرير الجهوي حول تطبيق مقتضيات الأجنحة 2030

اقترح الأمانة العامة اعتماد توزيع الأجهزة الأعضاء على ثلاث مجموعات حسب مدى انجازها للرقابة على استعداد حكوماتها لتنفيذ أجنحة 2030 أو تقييم سياسات وبرامج حكومية متصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو دعم الشفافية والمساءلة، وذلك لإرساء برامج عمل ملائمة لكل مجموعة من الأجهزة حسب احتياجاتها. وبصفة عامة تتجه التوصية في هذا الإطار إلى العمل على إرساء مجتمع ممارسة يعنى بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة داخل المنظمة وتعميم المعلومات والتقارير حول الموضوع، بالإضافة إلى برمجة ملتقيات والتوعية بأهمية هذه الرقابة، وتنظيم دورات تدريبية واستثمار مخرجات الدورات التي سبق إجراؤها، وإعداد وترجمة أدلة متعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وحث المنظمة على تيسير الرقابات التعاونية بين الأجهزة الأعضاء في هذا المجال.

وبعد التداول والتشاور أوصت اللجنة بالأخذ بعين الاعتبار المقترحات والتوصيات الواردة بالتقرير ضمن الخطة التشغيلية الخاصة بتنفيذ الأولوية الاستراتيجية الأولى المتعلقة بدعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وكذلك ضمن خطط عمل اللجنة للسنوات القادمة.

4- تدخل مبادرة الانتوساي للتنمية

أنطلقت مبادرة الانتوساي للتنمية منذ سنة 2016 في تنفيذ برنامج التدقيق في أهداف التنمية المستدامة وهو برنامج يمتد إلى سنة 2019 ويتمكن أساساً الأنشطة التالية:

- إعداد دليل حول الرقابة على استعداد الحكومات لتنفيذ مقتضيات الأجنحة 2030:

- إنجاز عمليات رقابة تعاونية تتل بالتدقيق في أهداف التنمية المستدامة خلال سنتي 2017 و2018؛

- نشر الدروس المستخلصة خلال سنة 2019.

وفضلاً عن نشرها لدليل حول الرقابة على استعداد الحكومات لتنفيذ مقتضيات الأجنحة 2030 في صيغته العربية وتنظيمها للملتقى حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في مارس 2019 تعتمز مبادرة الانتوساي للتنمية إنجاز الأنشطة التالية:

ب- منهجية إعداد الخطة

1- الاستناد إلى إطار مهنية المنظمات الإقليمية

قصد تحقيق التوافق بين انتظارات الأجهزة الأعضاء تجاه المنظمة الإقليمية من ناحية وطبيعة تدخلات المنظمات الإقليمية والمشمولات الموكولة إليها، تمّ الاستناد إلى إطار منظمة الإنتوساي لمهنية المنظمات الإقليمية لتحديد دور الأربوساي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. ويبرز الرسم التالي منهجية تحديد دور المنظمة والعربية:



بالنظر إلى ما سبق بيانه تمّ الاستناد إلى إطار مهنية المنظمات الإقليمية لتحديد طبيعة المشاريع والوسائل التي يمكن للمنظمة العربية من خلالها تحقيق الأهداف المرسومة بعنوان التنمية المستدامة. فمن خلال مقارنة الإطار المذكور لأهداف المنظمة العربية لا سيما المنصوص عليها ضمن مخططها الإستراتيجي للفترة 2018-2022 بالأولوية الأولى المتصلة بدعم القدرات في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة يتبين وجود جملة من التقاطعات يمكن ترجمتها إلى أنشطة ذات طابع دائم أو مشاريع ظرفية.

2- ضبط المحاور الرئيسية

تتمثل المحاور الرئيسية لتدخل الأربوساي بوصفها منظمة إقليمية في مجال دعم قدرات الأجهزة للرقابة على تنفيذ مقتضيات الأجندة 2030 في ما يلي:

- الرفع من وعي الأجهزة الأعضاء حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
- الدعم المهني والمنهجي - دعم المؤهلات والمهارات، في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
- التواصل والتأثير وتبادل المعارف.

2- ترجمة المحاور الرئيسية إلى محاور الفرعية

تتمثل أهم المحاور الفرعية لتدخل الأربوساي بوصفها منظمة إقليمية في مجال دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في:

- الرفع من مستوى الوعي لدى الأجهزة الأعضاء من خلال تبادل المعارف والتجارب بين الأجهزة الأعضاء؛
- نشر قصص نجاح الأجهزة العربية على الصعيد الإقليمي والدولي
- دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- متابعة المستجدات والتطورات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونشرها على الصعيد الإقليمي
- نشر الأدلة وأفضل الممارسات المعدة من قبل هيكل الإنتوساي على الصعيد الإقليمي
- إعداد أدلة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة العربية ونشرها
- تحقيق التكامل بين تدخلات مبادرة الإنتوساي للتنمية وهيكل المنظمة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
- وضع آليات للتنسيق بين مختلف هيكل المنظمة ذات الصلة بتنفيذ الأولوية الشاملة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ملاءمة النشاطات المبرمجة حسب الثلاثة مجموعات التي تمّ تحديدها ضمن التقرير الجهوي حول تطبيق مقتضيات الأجندة 2030.

ج- المشاريع والأنشطة

يمكن بهذا الخصوص التمييز بين الأنشطة المنجزة أو في طور الإنجاز وتلك المبرمجة إما من قبل لجنة الرقابة البيئية بالأربوساي أو الأمانة العامة أو مبادرة الإنتوساي للتنمية

1- الأنشطة المنجزة أو في طور الإنجاز

- إطلاق قسم بموقع واب المنظمة حول قصص النجاح في مجال التدقيق في أهداف التنمية المستدامة،
- نشر دليل الأي دي أي التدقيق على مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- تنظيم ورشة تدريب مشتركة مع منظمة الأفروساي-إي،

- تنظيم مبادرة الإنتوساي للتنمية لورشنة عمل قادة الأجهزة والأطراف ذات العلاقة حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على هامش المجلس التنفيذي 57 في مارس 2019 حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للتعريف بأهمية أهداف التنمية المستدامة الرئيسية والفرعية المنبثقة عنها،
- ترجمة البحوث أو الورقات ذات الصلة بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة إلى اللغة العربية ونشرها على الصعيد الإقليمي،
- ترجمة التقرير الجهوي حول الرقابة على تنفيذ أجندة 2030 إلى اللغة الانجليزية وتقاسمه على الصعيد الدولي،

2- الأنشطة والمشاريع المبرمجة

- تنظيم ندوة حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة،
- تنظيم رقابة تعاونية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،
- إعداد دليل حول استعمال إطار الإبلاغ عن التصرف في الأموال العامة (PFM Reporting Framework) لتقييم سياسات الحكومات في مجال تنفيذ الأجندة 2030 بالتنسيق مع الأفروسي-إي.

جدول الأنشطة والمشاريع

خطة عمل المنظمة العربية لمساعدة الأجهزة العربية على تنفيذ مقتضيات أجندا 2030 للفترة 2019-2022

الرمز	المشروع	الأنشطة الرئيسية	وضعية الانجاز	فترة الانجاز	الهيكل المكلف بالإنجاز	آلية التنسيق مع الهياكل الأخرى للمنظمة أو هياكل الإنتوساي ذات الصلة	
1.1	الرفع من وعي الأجهزة الأعضاء حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	تنظيم ورشة عمل على هامش المجلس التنفيذي 57 الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للتعريف بأهمية أهداف التنمية المستدامة الرئيسية والفرعية المنبثقة عنها.	مبرمج	لشهر مارس 2019	مبادرة الإنتوساي للتنمية بالتنسيق مع الأمانة العامة	إعلام الهياكل ذات الصلة بتقدم الأعمال ونتائجها	
1.2		إعداد تقرير حول توصيات هذا الملتقى ونشره صلب المنظمة	مبرمج	قبل موفى أبريل 2019	مبادرة الإنتوساي للتنمية بالتنسيق مع الأمانة العامة	نشر التقرير على موقع الأربوساي	
1.3		نشر المستجدات الفنية حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على موقع واب المنظمة	انطلاق الانجاز		على امتداد فترة الخطة	الأمانة العامة	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة ومع هياكل الإنتوساي
1.4		ترجمة المقالات والأبحاث ذات الصلة برفع الوعي بأهمية أهداف التنمية المستدامة	لم ينطلق بعد		على امتداد فترة الخطة	لجنة الرقابة البيئية	التنسيق مع لجنة الرقابة البيئية ومع الأجهزة الأعضاء
1.5		برمجة ورشات عمل للأجهزة العربية لفائدة الأجهزة التي لا تزال تشكو من نقص في الوعي بأهمية الرقابة على تنفيذ	لم ينطلق بعد		خلال سنة 2020	-الأمانة العامة -لجنة الرقابة البيئية -لجنة تنمية القدرات المؤسسية	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة و مبادرة الإنتوساي للتنمية والأفروسي-إي
1.6		القيام بحملات تحسيسية الأجهزة العربية بأهمية إدراج أهداف التنمية المستدامة عند إعدادها لمخططاتها الإستراتيجية	لم ينطلق بعد		على امتداد فترة الخطة	-المجلس التنفيذي -الأمانة العامة	التذكير بأهمية النقطة خلال اجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة

التنسيق مع الأمانة العامة ولجنة البيئة لتطبيق هذا الدليل من قبل الأجهزة الأعضاء	- أي دي أي		أنجز	نشر دليل الأي دي أي حول تدقيق جاهزية الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	الدعم المهني والمهجي - دعم المؤهلات والمهارات، في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	
التنسيق مع بقية هياكل المنظمة و مبادرة الإنتوساي للتنمية والأفروسي-إي	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية - لجنة تنمية القدرات المؤسسية	على امتداد فترة الخطة	لم ينطلق بعد	تنظيم دورات تدريبية لتطبيق الأدلة ذات الصلة بتدقيق الأهداف المستدامة		2.1
التنسيق مع بقية هياكل المنظمة والأفروسي-إي	-الأمانة العامة	جوان 2019	مبرمج	تنظيم ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع منظمة الأفروسي إي وإعداد تقرير حول هذه الورشة يتم تعميمه على الأجهزة الأعضاء		2.2
التنسيق مع بقية هياكل المنظمة	-الأمانة العامة	على امتداد فترة الخطة	انطلاق الانجاز	تولي الأمانة العامة متابعة آخر المستجدات والتطورات الفنية ذات الصلة بالرقابة بصفة عامة ومن ضمنها المعايير والأدلة ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونشرها على مستوى المنطقة العربية		2.3
التنسيق مع بقية هياكل المنظمة والأفروسي-إي	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية	خلال سنة 2020	لم ينطلق بعد	إعداد دليل أو رقة عمل حول إطار تقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة		2.4
التنسيق مع بقية هياكل المنظمة و مبادرة الإنتوساي للتنمية والأفروسي-إي	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية - لجنة تنمية القدرات المؤسسية	على امتداد فترة الخطة	لم ينطلق بعد	تنظيم دورات تدريبية لتطبيق الأدلة ذات الصلة بتدقيق الأهداف المستدامة		2.5
التنسيق مع بقية هياكل المنظمة	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية	على امتداد فترة الخطة	لم ينطلق بعد	تنظيم عمليات تدقيق تعاونية		2.4

	- لجنة تنمية القدرات المؤسسية				
	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية - لجنة تنمية القدرات المؤسسية	على امتداد فترة الخطة	لم ينطلق بعد	وتتمين نتائج عمليات التدقيق التعاونية المنجزة في إطار مشروع الشركة	2.5
	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية - لجنة تنمية القدرات المؤسسية	خلال سنة 2020	لم ينطلق بعد	تكليف فريق عمل متكوّن أساسا من مدققين شاركوا في دورات تدريبية حول تقييم مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 بإعداد دليل للتدقيق في المجال انطلاقا من دليل مبادرة الإنتوساي للتنمية ونموذج السبع خطوات لمحكمة التدقيق الهولندية وباقي الأدلة المتوفرة حول الموضوع، وذلك في إطار توحيد المعايير والمنهجية المعتمدة للرقابة على جاهزية الحكومات.	
	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية - لجنة المعايير المهنية والرقابية	على امتداد فترة الخطة	لم ينطلق بعد	- إعداد دليل لأفضل الممارسات في ما يتعلق بدعم الشفافية والمساءلة داخل الجهاز الأعلى للرقابة انطلاقا من المعايير الدولية للانتوساي والإجراءات العملية المعتمدة لتدعيم الشفافية والمساءلة	

إطار تقييم البرامج والسياسات الحكومية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة	لم ينطلق بعد	خلال سنة 2020	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة والأفرو ساي- إي		
تبادل قصص النجاح و أفضل الممارسات في مجال التدقيق في أهداف التنمية المستدامة بهدف الرفع من قدرات الأجهزة	في طور الإنجاز	على امتداد فترة الخطة	-الأمانة العامة	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة	3.1	التواصل والتأثير وتبادل المعارف
نشر تجارب الأجهزة العربية حول أهداف التنمية المستدامة لدى أصحاب المصلحة على موقع واب المنظمة وضمن نشرتها	في طور الإنجاز	على امتداد فترة الخطة	-الأمانة العامة	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة	3.2	
- نشر التقارير المتعلقة بالرقابة على تنفيذ هدف التنمية المستدامة عدد 16 وتعميم المعلومات المتصلة بالتدقيق في المجال على جميع الأجهزة	لم ينطلق بعد	على امتداد فترة الخطة	-الأمانة العامة	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة	3.3	
نشر البحوث المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترجمتها إلى اللغة الأنجليزية ونشرها على الصعيد الدولي	لم ينطلق بعد	على امتداد فترة الخطة	-الأمانة العامة - لجنة الرقابة البيئية	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة ومع هياكل الإنتوساي	3.4	
المشاركة في اجتماعات منظمة الإنتوساي لا سيما منصة المنظمات الإقليمية ونشر نتائج وقصص نجاح المنطقة العربية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة	في طور الإنجاز	على امتداد فترة الخطة	-الأمانة العامة - لجان الأربوساي	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة ومع هياكل الإنتوساي	3.5	
استغلال موقع واب المنظمة للترويج لقصص نجاح الأجهزة الأعضاء في مجال التنمية المستدامة	في طور الإنجاز	على امتداد فترة الخطة	-الأمانة العامة	التنسيق مع بقية هياكل المنظمة	3.6	

التنسيق مع بقية هياكل المنظمة	-الأمانة العامة -لجنة الرقابة البيئية	على امتداد فترة الخطة	لم ينطلق بعد	استغلال قاعدة بيانات لجنة تبادل الخبرات لتبادل الخبرات والمعارف ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة	73.
التنسيق مع بقية هياكل المنظمة	-الأمانة العامة	على امتداد فترة الخطة	لم ينطلق بعد	المساهمة في نشر نتائج أعمال الأجهزة العربية في الفهرس الالكتروني حول الرقابة التعاونية ذات الصلة بالتنمية المستدامة	83.